

حاشية
الدمياط

مكتبة
الأكاديمية



١٩٩

حاشية

العالم العلامة والحبر الفهامة وحيد عصره

وفريد دهره الشيخ

أحمد بن محمد الدمياطي

علي

شرح الورقات

في أصول الفقه للإمام جلال الدين المحلي

رحمهما الله آمين

وبها مشها الشرح المذكور

طبع مطبعة

مُصْطَفَى السَّابِقِي الْحَسْبِي وَأَوْلَادِهِ بِبَصْرَ

وشرطته محمد بن محمد

محرم ١٣٤٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
أما بعد (فهذه ورقات)
قليلة

الجليلة الذي جعل سيدنا محمدا ﷺ أليب الأصول * وظهر فروعه ونخه بالكتاب العزيز
المجيز للفحول * وأتاه جوامع الكلم فهي سنة الفراء * وبين أحكام الشرع وبالقائها السعادة دنيا
وأخرى * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من تعبد بصحيح الأعمال * وأداء الفروض
والمستوب وما طأ في معيشتة الحلال * واجتنب قاسد الأمور ومكروهاتها وامتنع من الحرام *
فاستباح الجنة في مساعدة من جاءه مولاه بالإكرام * وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله أملا على
التقوى في الدين * المؤيد باللائل القطعية وواهبها البراهين * وعلى آله المطهرين
من الأدناس * وأصحابه المجيدين على الحق فكان اجماعهم من أعظم الدلائل مع الاستصحاب والقياس *
(وبعد) فهذه تفريرات شريفة وعبارات لطيفة لشيخنا علامتنا مصره وفريد عصره الشيخ أحمد
ابن محمد السبياطي الشافعي مفتي بلد الله الحرام مكة المكرمة تفعده الله بالرحمة والرضوان على شرح
ورقات أبي العالي إمام الحرمين للشيخ جلال الدين المحلى أنزل الله عليها سبحانه رحنه وأسكنها
بجوارحه جنة جودها بأمره من خطه بهامش نسخته حين قراءته الشرح المذكور لجمع هذه الطلبة
بالمسجد الحرام فهاهنا بحمد الله نسخة مطولة مختصرة متقنة معتبرة ، وأسأل الله أن ينفع بها كافئ
بأصلها وأن يجعل عملنا خالما لوجهه الكريم انه جواد رءوف رحيم (قوله) بسم الله الرحمن الرحيم
أي بكل اسم من أسماء الذات الأعلى الموصوف بكمال الانعام أو بإرادة ذلك ابتدئ أو أؤلف ملتبسا
متبركا أو مستعينا ، واقتصر على البسملة لحصول الجذبها فانها تتضمن نسبة الجليل إليه تعالى على الوجه
المخصوص ، واقتصر بها لانها من أبلغ الشاء وحسن الفضلاء ولهذا اكتب بها الامام البخاري في أول
مجموعه ، وترك الصلاة اختصارا أو يحتمل أنها في اللفظ * والحاصل أن الذي يجمع البسملة والحمدلة
والتشهد ذكر الله تعالى وقبيل بالبسملة (قوله) فهذه ان كانت الخطبة قبل التأليف فالإشارة
إلى ما في الذهن أي مفصل هذا المجلد وورقات وان كانت بعد التأليف فلما أن تكون إلى ما في الذهن
أو إلى ما في الخارج أي النقوش (قوله) ورقات صفها الإمام العالم العلامة أبو العالي عبد الملك بن
يوسف بن محمد الجوزي العراقي الشافعي ، ولسته تسع عشرة وأربع مائة فمصره نحو تسع وخمسين سنة ، وأغلقت
سنة ١٢٠٠ وفتح طرق الشافعي ثم عاد إلى نيسابور فبقي له الوزير نظام الدين المدرسة النظامية فخطب بها
وجلس الوعظ والمناظرة ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة فمصره نحو تسع وخمسين سنة ، وأغلقت
الاسواق يوم موته وكانت تلاميذه يومئذ قريبا من أربع مائة ، ونسب للحرمين لجوارته هما كنداني
الشنوائى على عبد السلام ، وفي حاشية شيخنا على كفاية العوام والقبيل بذلك أي امام الحرمين لا تحصر افتاءه
الحرم المسكن والمدني فيه ثم ان قوله ورقات فيه مجاز علاقته المجاورة وهو على تقدير مضاف أي ذات
ورقات (قوله) قليلة هذه من كلام الشارح وهو الامام العالم العلامة شيخ الاسلام مفتي الانام وبقية
العلماء الاعلام جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي ، ولسته احدى وتسعين وسبع مائة ، ومات أول يوم
من سنة أربع وستين وثمان مائة فمصره نحو أربع وسبعين سنة ، وانما صرح بقوله قليلة مع فهمه من

الفقه (مؤلف من جزئين
مفردين) من الأفراد المقابل
للتركيب لا للجمع والمؤلف
يعرف بمعرفة ما ألف منه
(فالأصل) الذي هو مفرد
الجزء الأول (ما يبنى عليه
غيره) كاصل الجدار أي
أساسه وأصل الشجرة أي
طرفها الثابت في الأرض
(والفرع) الذي هو مقابل
الأصل (ما يبنى على غيره)
كفروع الشجرة لأصلها
وفروع الفقه لأصوله
(والفقه) الذي هو الجزء
الثاني له معنى أقوى وهو
الفهم ومعنى شرعي وهو
معرفة الأحكام الشرعية
التي طريقها الاجتهاد)
كالمعلم بان التنية في الوضوء
واجبة وأن الورع مندوب
وأن النية من الليل شرط في
صوم رمضان وأن الزكاة
واجبة في مال الصبي غير
واجبة في الحلل المباح وأن
القتل بمثل يوجب القصاص
ونحو ذلك من مسائل الخلاف
مخلاف ما ليس طريقه
الاجتهاد كالمعلم بان الصلوات
الحس واجبة وأن الزنا محرم
ونحو ذلك من المسائل
القطعية فلا يبنى فيها
فالمرقة هنا العلم بمعنى الظن
(والاحكام) المرادة فيها

جمع الفقه فنبطها المبتدئ ولتلايتهم خروجها عنه إذ قد يستعمل للكثرة (قوله) تشمل على معرفة
صفة أو خبر ثان أو استئناف أي تحتوي أو تستلزم (قوله) أصول أي أنواع من المسائل وسمى كل
نوع فصلا لانصافه عن غيره (قوله) من أصول الفقه) صفة لفصول أي كانت تلك الفصول من جهة
أصول الفقه أي بعض الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الأدلة السمعية من الكتاب والسنة والاجماع
من حيث اثبات الأحكام بها بطريق الاجتهاد (قوله) ينفع بها المبتدئ وغيره) انتفاع المبتدئ بها يكون
بالتعلم وانتفاع غيره بالتدريس كما عندنا أو بجمعه أصول المسائل الكثيرة المشتقة في ذهنه بعبارة مختصرة
قريبة إلى الذهن (قوله) أي لفظ أصول الفقه) ينبه به أن المشار إليه لفظ أصول الفقه بقرينة الأخبار عنه
بمؤلف والتأليف كالتركيب من خواص اللفاظ وحيد وفيه استخدام لانه ذكر أصول الفقه بمعنى
الفن ثم عاد عليه اسم الإشارة بمعنى اللفظ (قوله) مؤلف) أي بحسب الأصل والأفشار إليه مفرد لانه
لقب على الفن المخصوص (قوله) من جزئين الخ) فيه نظر لانه جزأ آخر وهو الصورة أعني إضافة
الأول الثاني فحينئذ أصول الفقه أدلة من حيث هي أدلة ، ويجب بانه تركه لما يصرف فهمه على المبتدئ
أولا لاستغناء عن نيانه (قوله) من الأفراد المقابل للتركيب) دفع به ما يقال وصف الجزئين بالأفراد غير
صحيح بالنسبة للجزء الأول بالنسبة لمفرد به وحاصل الدفع أن الأفراد الموصوفين من الأفراد المقابل
للتركيب وهو عدم دلالة اللفظ على جزء معناه فيصدق بالجمع وغيره لأن الأفراد المقابل للجمع أي
والثنية واقتصر على الجمع لانه عمل التوهم و يطلق المفرد على مقابل الجملة وعلى مقابل المتناف والتشبيه
به (قوله) يعرف بمعرفة ما ألف منه) فيسبر يان الصلة على غير الموصول ولم يبرز جريا على المذهب
الكويتي (قوله) ما يبنى عليه غيره) أي شيء محسوس أو معقول وكذلك قوله ما يبنى على غيره (قوله) وفروع
الفقه) من إضافة اليان أو الإصاح إلى الأصل (قوله) لأصوله) هي الأدلة الاجالية أو الأدلة مطلقا (قوله)
وهو الفهم) أي لما قد دفعه ، وقيل اسم لما قد يقال فقهاء ان الساء فوقنا يقال فقهه فقههم وزنا
ومعنى وفقهه كفتح اذا سبق غيره في الفقه وفقهه ككرم اذا صار الفقه له سجي (قوله) وهو معرفة الأحكام
الشرعية) أي التمهيد لمعرفة بان يكون عنده ملكة يقتدر بها على تحصيل التصديق بأي حكم أراد
وان لم يكن حاصل الفعل كالامام مالك حين سئل (قوله) التي طريقها) أي طريق ثبوتها وتظهر رخصة
لمعرفة وقوله الاجتهاد هو بذل الوسع في بلوغ الغرض (قوله) كالمعلم) أي كتهذيب العلم (قوله) في مال الصبي)
أي أوصية بل لفظ الصبي يشمل الصبية كقائله الأسنوى عن اللغة (قوله) في الحلل المباح) أي كحل
إصراره لا لسرف فيه بخلاف الحرام كحل رجل لاستعماله والمكروه كضية انا كبرية حاجة أو صغيرة
لزينة (قوله) بمعنى الظن) هو التصديق بالراجح والأضافة حقيقية ولا اشكال في استعمالها في التعريف
بهذا المعنى اما لانها حقيقة عرفية لم يذكر وأما لانها مجاز مشهور لم أو عليه قرينة واضحة وهي التقييد
بحصولها عن الاجتهاد لانه انما يفيد الظن وانما ظاهرا فالمرقة العلم بمعنى الظن ولم يقل فالمرقة بمعنى
الظن لانه لم يشتهر إطلاقها بمعنى الظن بخلاف العلم (قوله) والاحكام المرادة فينا كرسية) أي في
التعريف المتقدم وأظهر في محل الاضمار أيضا للمبتدئ (قوله) سبعة) فيه أن الفقه منه لا أن يؤول
كلامه بان المراد ان هذه السبعة من جهة الاحكام المرادة وانما أسقط من الاحكام التكميلية خلاف
الأولى جريا على طريقة المتقدمين الذين لا يثبتونه ، وأما التأخير عن المبتدئين لانه قالوا الطالب تركه
طلبا غير جائز ان ثبت نهى مقصود فهو المكروه وان ثبت نهى غير مقصود أي مستفاد من الامر

ذكر (سبعة الواجب والمندوب والمباح والمحظور والمكروه والصحيح والعاسد) فالله العلم بالواجب والمندوب الى آخر السبعة
أي بان هذا الفعل واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهكذا الى آخر السبعة

بِفَضْلِهِ فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ) قَالَ أَجَابَ مَا يَثْبُتُ (أَيْ) قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ اعْتِقَادًا وَسَوَاءٌ كَانَ وَاجِبًا
مُعِينًا أَوْ كِفَايَةً (قَوْلُهُ) مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ بِالْجَوِبِ هِيَ حَيْثُ تَقْيِيدُ لَا حَيْثُ تَعْلِيلُ كَقَوْلِكَ النَّارُ مِنْ
حَيْثُ انْتِهَارُهُ تَسْعُونَ أَيْ لَا بِاعْتِبَارِ وَصْفِهِ بِالصَّحَةِ أَوِ الْبُلْغَانِ وَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ مُتَدَاخِلَةً
لِلْمَثَابَةِ كَهَلَاكَةِ الْفَرَسِ فِي حِمْلِ مَغْسُوبٍ أَوْ فِي الْحِمَامِ مِثْلًا وَلَا مَنَافَةَ بَيْنَ الْإِثَابَةِ وَالْعِقَابِ لِأَنَّهُمَا بِاعْتِبَارِ
مُخْتَلِفَيْنِ (قَوْلُهُ) مَعَ الْعَفْوِ عَنْ غَيْرِهِ لَا يَقَالُ إِنَّ تَرْكَ مَقْرَضٍ مُضَافٍ وَهُوَ مِنْ صِبْغِ الْعُمُومِ لِحُجُوزِ حِلِّ إِضَافَتِهِ
عَلَى الْجِنْسِ أَوْ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ (قَوْلُهُ) وَالْمَذْدُوبِ أَيْ الْمَذْدُوبُ إِلَيْهِ أَيْ الْمَذْدُوبُ فِيهِ الْخُفْضُ وَالْإِصَالُ
وَأُورِدَ عَلَى التَّعْرِيفِ الْأَذَانُ فَانْهَذَا أَطْبَقَ أَهْلُ الْبَلَدِ عَلَى تَرْكِهِ قَوْلًا وَعَوَقِبُوا فِي الدَّارِ الْآخَرَةِ وَاجِبٌ
بِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ التَّهَوُّنُ بِالَّذِينَ لَا سَبَاحَ شَارَهُ الظَّاهِرَةُ (قَوْلُهُ) وَالْمُبَاحُ وَيُسَمَّى أَيْضًا جَائِزًا وَحَلَالًا
(قَوْلُهُ) أَيْ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِخْتِصَالِ ذَلِكَ لِصَاقِلِ الْكَلَامِ مِنَ الْإِثَابَةِ وَالْعِقَابِ عَلَى كُلِّ مَنْ فَعَلَ الْمُبَاحَ وَتَرَكَ
أَمْرًا جَائِزًا لِذَلِكَ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ حَتَّى إِثَابَةُ الْعَاصِي وَتَعْذِيبُ الطَّاعِنِ فَلَا يَصِحُّ لَنَا وَاحِدَةٌ مِنَ الْإِثَابَةِ
وَالْعِقَابِ أَفَادَهُ سَمَ (قَوْلُهُ) وَالْمَحْظُورِ وَيُسَمَّى حَرَامًا وَمَعْصِيَةً وَذَنْبًا وَمَنْ جَوْرًا عَنْهُ وَمَنْعُودًا عَلَيْهِ أَيْ
مِنَ الشَّرْعِ وَيُسَمَّى حِجْرًا أَيْضًا فِي الصَّحَاحِ الْحُظْرُ الْحِجْرُ وَهُوَ خِلَافُ الْإِبَاحَةِ وَالْمَحْظُورُ الْحَرَمُ (قَوْلُهُ)
امْتِنَالًا بِأَنَّهُ كَفَّ نَفْسَهُ عَنْهُ لَدَا حَيْثُ نَهَى الشَّرْعُ وَأَنَّهُ قَائِدُهُ احْتِرَازًا عَنْ تَرْكِهِ لِنَحْوِ خَوْفِ مَنْ يَخْلُفُ
أَوْ حَاجَةً أَوْ عِزِّعَتَهُ فَلَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ وَكَذَا أَنَّ تَرْكَهُ بِإِلْقَادِ شَيْءٍ (قَوْلُهُ) وَيُعَاقَبُ عَلَى فَعْلِهِ أَيْ يَقَعُ
الْعِقَابُ فِي الْآخِرَةِ عَدْلًا عَلَى فَعْلِهِ بِالْعَدْلِ قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ :

فَإِنْ يَثْبُتُ فِيمُحْضِ الْفَضْلِ * وَإِنْ يَعْصَبُ فِيمُحْضِ الْعَدْلِ

(قَوْلُهُ) مَعَ الْعَفْوِ عَنْ غَيْرِهِ وَلَا يَنَافِي أَنْ فَعَلَ مَقْرُودَ مُضَافٍ لَعَرَفَةٍ فِيمَ لَا يَجِبُ بِمِثْلِ مَا تَقْدِمُ مِنْ أَنْ
الِإِضَافَةَ لِلْجِنْسِ أَوِ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ (قَوْلُهُ) وَيَتَرْتَّبُ الْعُقَابُ أَيْ اسْتِحْقَاقُهُ عَلَى فَعْلِهِ بِأَنَّهُ يَنْتَهِزُ فَعْلَهُ
سَبِيلًا لِلْعُقَابِ بِمَعْنَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ بِالْعَدْلِ اسْتَحَقَّ الْعُقَابَ وَلَا يَزِمُ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِ وَجُودُهُ وَبِالْفِعْلِ أَلَا
تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ زَيْدٌ يَسْتَحِقُّ الْقِتْلَ أَوِ الْإِقْدَامَ أَلَا تَرَى أَنَّ تَرْكَهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُتَلَبِّسًا بِوَاحِدٍ مِنْهَا (قَوْلُهُ)
وَالْمَكْرُوهُ شَمِلَتْ الْعِبَارَةَ مَا كَانَ يَطْلُبُ تَرْكَهُ نَهْيٌ مُخْصِصٌ وَمَا كَانَ يَنْهَى غَيْرَ مُخْصِصٌ كَالنَّهْيِ
عَنِ تَرْكِ الْمُدَّوْنِ بَلَّتِ الْمُسْتَفَادُ مِنْ أَوَامِرِهَا وَهُوَ أَصْلُ الْأَصْلَاحِ الْأَصُولِ وَأَنْ خَافَ مِنْ بَعْضِ مَنَاقِرِ
الْفَقَهَاءِ وَمِنْهُمْ الْمَنْصَفُ نَحَسُوا الْمَكْرُوهَ الْأَوَّلَ وَسَمَوْا الثَّانِي خِلَافَ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ) وَالصَّحِيحُ هُوَ
لِقَةِ السَّلِيمِ (قَوْلُهُ) النَّفْذُ هُوَ بِالْمُجْمَعِ مِنْ نَفَذَ السَّهْمَ وَهُوَ يَبْلُغُ الْمَقْصُودَ مِنَ الرِّى أَيْ بَانَ يَوْصَفُ
بِالنَّفْذِ يَصِحُّ اصطلاحًا أَنْ يَقَالُ إِنَّهُ نَافِذٌ (قَوْلُهُ) وَيَعْتَدُّهُ بِأَنَّهُ يَوْصَفُ بِالِاعْتِدَادِ وَيَصِحُّ اصطلاحًا
أَنْ يَقَالُ إِنَّهُ يَعْتَدُّهُ فَإِذَا قِيلَ هَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ أَيْ نَافِذٌ وَمَعْتَدُّهُ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُلُّ الْإِنْتِفَاعِ بِالْبَيْعِ
وَهَذَا النَّكَاحُ صَحِيحٌ أَيْ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُلُّ الْإِسْتِمْتَاعِ مِنْ وَطئه وَمَقْدَمَاتِهِ (قَوْلُهُ) عَقْدًا كَانَ (أَيْ)
وَالْعِبْرَةُ فِي الْعِبَادَةِ بِظَنِّ الْمُسْكِنِ فَلَوْصَلَى عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ مُنْظَرٌ فَإِنْ عُدْنَا فَالْعِبَادَةُ صَحِيحَةٌ وَإِنْ لَمْ
يَقْضَ وَالْعِبْرَةُ فِي الْمَعَامَلَةِ بِحَسَبِ الْوَلُوقِ فَلَوْاعَ مَا لَمْ يَمُورْهُ طَانًا حَيَاتِهِ فَإِنْ مَيَّتَ صَاحِبُ الْبَيْعِ (قَوْلُهُ)
وَالْبَاطِلُ هُوَ لِقَةُ الذَّاهِبِ وَهُوَ الْفَاسِدُ سِوَا الْأَنْصَارِ صُورَتِهَا الْحُجْجُ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ بِالرَّادَةِ وَيُخْرَجُ مَعْنَى فُسْطٍ
بِالْوَطءِ وَيَزِمُهُ أَعْمَالُهُ (قَوْلُهُ) اصطلاحًا أَيْ بِحَسَبِ اصطلاح أهل الشَّرْعِ أَوْ بَعْضُهُمْ وَقَضِيَتْ حَقَّقُوصُفُ
الْعِبَادَةِ بِالنَّفْذِ أَيْضًا لِقَةُ (قَوْلُهُ) وَلَيْسَ كُلُّ عَمَلٍ فَعْلًا أَيْ قَالَتِ النِّسْبَةُ حِينَئِذٍ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمَطْلُوقُ
كَأَنَّ الْإِنْسَانَ وَالْحَيَوَانَ وَيَقَالُ أَيْضًا كُلُّ فَعْلٍ عَامٌ وَلَيْسَ كُلُّ عَمَلٍ فَعْلًا إِذَا تَقَاعَدَ أَنَّهُ كُلُّ وَجَدَ
الْأَخْصَ وَجَدَ الْأَعْمَ وَلَا عَكْسَ كَمَا لَا يَخْفَى (قَوْلُهُ) وَالْعِلْمُ مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ فِيهِ دَوْرٌ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ مُشْتَقٌّ
مِنَ الْعِلْمِ وَلَا يَعْرِفُ الْمَعْلُومَ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ وَلَا يَعْرِفُ الْعِلْمُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَعْلُومِ لِأَنَّهُ أَخَذَ فِي تَعْرِيفِهِ

وَجُودُهُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْعِبَادَةِ
مَعَ الْعَفْوِ عَنْ غَيْرِهِ وَيَجُوزُ
أَنْ يَرِيدَ وَيَتَرْتَّبُ الْعُقَابُ
عَلَى تَرْكِهِ كَمَا عَصِرَهُ غَيْرُهُ فَلَا
يَنَاقُ الْعَفْوُ (وَالْمَذْدُوبُ)
مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ بِالْمَذْدُوبِ
(مَا يَثْبُتُ عَلَى فَعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ
عَلَى تَرْكِهِ وَالْمُبَاحُ) مِنْ
حَيْثُ وَصَفَهُ بِالْإِبَاحَةِ (مَا لَا
يَثْبُتُ عَلَى فَعْلِهِ) وَتَرَكَ (وَلَا
يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ) وَفَعْلُهُ أَيْ
مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَنْ فَعَلَ وَتَرَكَ
نَوَابِغَ وَلَا عُقَابَ (وَالْمَحْظُورُ)
مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ بِالْحُظْرِ أَيْ
الْحَرَمَةِ (مَا يَثْبُتُ عَلَى تَرْكِهِ)
امْتِنَالًا (وَيُعَاقَبُ عَلَى فَعْلِهِ
وَالْمَكْرُوهُ) مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ
بِالْمَكْرَاهَةِ (مَا يَثْبُتُ عَلَى تَرْكِهِ)
امْتِنَالًا (وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فَعْلِهِ
وَالصَّحِيحُ) مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ
بِالصَّحَةِ (مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النَّفْذُ
وَيَعْتَدُّهُ) بِأَنَّهُ اسْتَجْمَعَ مَا
يَعْتَبَرُ فِيهِ شَرعًا عَقْدًا
كَأَنَّ أَوْعَادَهُ (وَالْبَاطِلُ)
مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ بِالْبُطْلَانِ
(مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النَّفْذُ وَلَا
يَعْتَدُّهُ) بِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَجْمَعْ
مَا يَجِبُ فِيهِ شَرعًا عَقْدًا كَانَ
أَوْ عِبَادَةً وَالْعَقْدُ يَصِفُ
بِالنَّفْذِ وَالِاعْتِدَادُ الْعِبَادَةُ
تَصِفُ بِالِاعْتِدَادِ فَقَطْ
اصطلاحًا (وَالْفَقْهُ) بِالْمَعْنَى
الشَّرْعِي (أَخْصَى مِنَ الْعِلْمِ)
لِصَدَقِ الْعِلْمِ بِالْحَقِّ وَغَيْرِهِ
فَكُلُّ فَعْلٍ عَمَلٌ وَلَيْسَ كُلُّ

(على ما هو به في الواقع)

كذلك الانسان بأسميوان
ناطق (والجهل تصور
الشيء) أى ادراكه (على
خلاف ما هو بهى الواء)
كذلك الفلاسفة أن العالم
هو ما سوى الله تعالى قديم
وبعضهم وصف هذا الجهل
بالمركب وجعل البسيط عدم
العلم بالشيء كعدم علمنا بما
تحت الأرضين وبما في
بطون البحار وعلى
ما ذكره المصنف لا يسمى
هذاجاهل (والعلم الضروري
ما لا يقع ~~عنه~~ نظره
واستدلال) كالملم الواقع
باسدى الحواس الخمس
الظاهرة وحى السمع
والبصر واللمس والشم
والذوق فله يحصل بمجرد
الاحساس بها من غير نظر
واستدلال (وأما العلم
المكتسب فهو الموقوف
على النظر والاستدلال)
كالملم بأن العالم حادث فانه
موقوف على النظر في العالم
وما نشاهده فيه من التغير
فيقتل من تغيره الى حدوثه
(والنظر هو التفكير في حال
المتنور فيه) ليؤدى الى
المطلوب (والاستدلال
طلب الدليل) ليؤدى الى
المطلوب فؤدى النظر
والاستدلال واحدا وجمع
المصنف بينهما في الآيات
والتي تأتى كيد (والدليل هو

وأشار الشاح إلى جوابه بقوله أى ادرك ما من شأنه أن يعلم * وحاصله أن الإبراد للذ كور مبنى على أن المراد بالمعلوم المعلوم بالفعل وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالامكان كذا في الحاشية (قوله على ما هو به) أى على الوجه الذى هو فى ما من شأنه أن يعلم ملتبس به أى بذلك الوجه فى الواقع والواقع قيل هو علم الله تعالى وقيل الأوج المحفوظ وقيل غير ذلك (قوله كادرك الإنسان الخ) أى وكادرك الفرس بأنه حيوان صاهل وكادرك الحيوان بأنه جسم ناهض تحرك بالارادة (قوله والجمل تصور الشئ) ما أحسن قوله فى تعريف العلم معرفة وهنا فى الجمل تصور فانه ليس بمعرفة أصلا وإنما هو حصول شئ فى الذهن (قوله على خلاف ما) أى على حال ووصف يخالف للحال والوصف الذى هو أى ذلك الشئ ملتبس به فى الواقع (قوله قديم) أى بذاته وصفاته أو بذاته دون صفاته وتفصيله عندهم وقد كفروا بذلك العقيدة (قوله وبتشبه) أى الأصوليين أو العلماء (قوله بالركب) إنما كان مركبا لانه جاهل بالحكم وجاهل بأنه جاهل وقلقه قيل جهات وما تبرى بأنك جاهل * ومن لى بأن تبرى بأنك لا تبرى قال جابر الحكيم يوما * لو أنصف الدهر كنت أركب لائقى جاهل بسيط * وما حى جاهل مركب

(قوله علم العلم بالشيء) قضيت اصف الجاد والهيبة بالجل وليس كذلك فمن مزاد بعضهم محام شاه العلم (قوله وعلى ما ذكره المصنف لاسي هذا جهلا) أي العلم بالشيء جهلا إذ لا يصدق عليه تصور الشيء لا تنافه تصور مطلقا والله اعلم (قوله ما لم يقع) أي علم يقع الخ فلا يقل التعريف غير مانع لتناوله التقليد مع انه ليس علما ومعناه ان النفس ادر كنهه بمجرد التوجه اليه كالعلم بأن الشكل اعظم من الجزء أو بالحواس الظاهرة وان توقف على حسي أو بحجج فالأول كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس والثاني كالعلم بأن السقمونيا سهلة أو توقف على وجدان كالعلم بان فيك جوعا أو عطشا أو توثر كالعلم بوجود مكة (قوله عن نظرو استدلال) وان توقف على شيء آخر كالصاعوق قلب الحديقة (قوله باحدى الحواس) أي بسبب احدى الحواس أي العلم الحاصل للنفس باحدى الخ لان المدرك للسلبيات والجزئيات هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحسية (قوله فانه يحصل) أي العلم الواقع (قوله وأما العلم المكتسب الخ) دفع في زيادة أماتهم علق العلم المكتسب على مدخول كاف القتل تأمل (قوله بأن العالم) هو ما سوى الله وصفاته من جواهر وأعراض وقوله حادث أي حدوثا زمانيا أي مسبوقا وجوده بعلمه (قوله من التغير) كزوال الحركة بطرو السكون والظلمة بطرو الضوء وعكس ذلك (قوله هو الفكر الخ) الفكر كحركة النفس في المعقولات وأما كنهها في الحواس فكتحليل (قوله ليؤدي) أي لاجل أن يؤدي ذلك الفكر (قوله الى المطالب) أي من علم أوطن (قوله وجع المصنف بينهما في الاثبات الخ) وقدم ذكر الاثبات على النفي لان الاثبات اشرف وعكس المصنف لان النفي من توابع الضروري وعن الاشرف من المكتسب إذ هو أقوى منه وأبعد عن الخطأ (قوله هو المرشد الخ) اعلم أن المرشد يطلق حقيقة على الناصب لما يرشده ويطلق مجازا على ماله الإرشاد وهو المراد هنا بدليل قوله لانه علامة عليه حيثئذ يقال قد أدخل المجاز في التعريف وهو لا يجوز. ويجب بأن تعريف البليل بما ذكر عقب تعريف الاجتدال بطلب البليل قرينة على ارادة معنى المرشد المجازي إذ هو المناسب لبعض الاستدلال المذكور كذا في سم (قوله أحدهما أظهر من الآخر) يفيد أن كلا منهما ظاهر لكن أحدهما أظهر فخرج به تجويز بقاء البحر بحاله واقلابه مما مثلا إذ كل منهما جائز الوقوع مثلا وأحدهما وهو بقاءه بحاله أظهر من أن ذلك ليس من قبيل الظن

في كلام المصنف فللمناسب التصريح بذكره هنا كقوله (قوله والافعال) أي أفعاله والتأنيدين حجة (قوله وترتيب الالفة) أي بيان ترتيب كل منها بالنسبة لقوله وأنها المقدم على غيره عند التعارض (قوله وصفة المعنى والمستثنى) أي شروطها والمجتهد والمفتي واحد كما يعلم مما يأتي قال في مختصر الأنوار لا يجوز للمفتي أن يسأل في الفتوى ومن عرف بذلك لا يجوز أن يستثنى والساحل يكون بأن لا ينتهت ويشترع في الفتوى قبل استيفاء الفكر والنظر وقد يكون بان تحمله أغراض فاسدة على تنفع الخليل المحرمة والمكرهة والتسك بالشبه والترخيص لمن يروم دفعه والتصيير لمن يروم ضربه قال المحاسبي يسأل المفتي يوم القيامة عن ثلاث هل أفتى عن علم أولا وهل نصح في الفتوى أم لا وهل أخلص فيها لله أولا والله أعلم (قوله فأقل ما يتركب منه الكلام اسمان) وصوره أربعة مبتدأ وخبر مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر اسم عمل وفاعله ولا يخفى أن المتألف المجموع والمتألف منه الأجزاء مفصلة واعتراض تألف الكلام من جزئين فقط إذ معنا ثالث وهو الاسناد الذي هو رابط أحد الكلمتين بالآخرى لأن يجب بان الاسناد شرطه الأجزاء أو التقيد ببيان الأجزاء المقرظ بها وبه يجب عن زيد قائم إذ فيه ضمير مستتر (قوله أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل وباتب الفاعل (قوله لعدم ظهوره) أي بل هو صورة عقلية لا تحقق له في الخارج (قوله والجمهور على عدمه كقوله) أي لكونه في حكم الملفوظ لاستحضاره عند النطق مع توقف الاسناد التام المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم وحرف) هو ضيف والمتبذنه مركب من فعل واسم والحاصل أن صور تركيب الكلام ستة اسمان وفعل واسم وفعل واسمان وفعل وثلاثة أسماء وفعل وأربعة أسماء وجملتان وله صورتان الشرط والأجزاء نحو ان استعتمت أفعلت القسم والجواب نحو أقسم بالله محمد خير خلق الله (قوله والكلام ينقسم إلخ) في فجمع الجوامع وشرحه . الكلام ينقسم إلى طلب وخبر وإنشاء فالاول كاضرب ولا تمص . والثاني نحو زيد قائم . والثالث نحو أنت طائي أنت حويلت إلى مالا لعل أنور النبي ﷺ (قوله وهو الاستعهام) أي الكلام الدال على طلب حصول صورة الشيء في ذهن من حيث حصوله فيه فخرج نحو علمني وفهمني إذ المقصود منه حصول التعليم والتفهم في الخارج (قوله إلى تمن) هو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول نحو ليت الشباب إلخ . والثاني نحو قول منقطع الرجاء : ليت لي مالا فأحج منه فلا يقل ليت الشمس تطلع أو تقرب (قوله ومن وجه آخر) أي مغاير لوجه الأول فإن انقسامه إلى ما تقدم باعتباره مدلوله وما هنا باعتباره استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم إلى حقيقة وبجاز) أي الكلام بالمعنى اللغوي وهو ما يتكلم به قل أو كثر على طريق الاستخدام فإن المجاز والحقيقة من عوارض المفردات أيضا (قوله ما بقي في الاستعمال) أي لفظ بقي إلخ فخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ المستعمل غامطا تتخذ هذه الفرس مشبها إلى كتاب فشكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة إذا استعمالها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أي اللغوي كما هو المتأخر من ذكر الوضع والبقاء والمقابلة بالتعريف الثاني (قوله وقيل ما استعمال إلخ) افهم كلامه على التعريف لأول أن كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوي إلى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع والعرف أو الواضع الأول ، وقوله فيما اصطلاح عليه يدخل الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية العامة والخاصة (قوله من المجازية) هو بكسر الطاء أي الجماعة المجازية بذلك اللفظ وفي الخاشية هو بفتح الطاء بمعنى المخاطب ومن لا يجيب في الكلام حذف والتقدير ما استعمال في المعنى الذي اصطلاح على

والاجماع والاختبار والقياس والحظر والأباحة وترتيب الالفة وصفة المعنى والمستثنى وأحكام المجتهدين فاما أقسام الكلام فأقل ما يتركب منه الكلام اسمان (نحو زيد قائم أو اسم وفضل) نحو قائم زيد (أو فعل وحرف) نحو قائم زيد (أو اسم وفعل) بعضهم ولم يعد الضمير في قائم الرجاء إلى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عدمه كقوله (أو اسم وحرف) وذلك في الدعاء نحو يارب زدني وإن كان المعنى أدعوه أو أنادي زيدا (والسلام ينقسم إلى أمر ونهي) نحو قم ولا تقعد (وخبر) نحو جاء زيد (واستعهام) وهو الاستعهام نحو هل قام زيد فيقال نعم أولا (وينقسم أيضا إلى عن) نحو ليت الشاب يعود يوما (وعرض) نحو ألا تزل عندنا (وقسم) نحو والله لأعطين كذا (ومن وجه آخر ينقسم إلى حقيقة وبجاز فالحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه وقيل ما استعمال فيها اصطلاح عليه من المجازية) وإن لم يبق على موضوعه كالصلاة في الهيئة المخصوصة قائم في على موضوعه اللغوي وهو الدعاء بخير والجملة لفات

دلالاته عليه اصطلاحاً مبتدأً وناشئاً من ذوى التخاطب أى المتخاطبين وهو ما يندب على الأرض والظاهر أنه لا يعتبر خصوص الأرض ولا خصوص السب ولا السكون بالفعل بل مطلق الانتقال بالقوة فيدخل حيوان يزحف أو لم يقع منه انتقال ولا تحرك مطلقاً (قوله) والجواز هو مفعول فأمله مجوز نقل حركة الواو إلى ما قبلها ثم قيل تحركت الواو بحسب الأصل وافتتح ما قبلها بحسب الآن قبلت أنفاً تأمل (قوله) ما يجوز أى لفظ يجوز بالبناء للفاعل والمفعول وقوله هـن موضوعه أى كل موضوع له لغوى تعدياً صحيحاً بأن يكون لعلاقة تخرج ما موضع ولم يستعمل وما لم يوضع وما استعمل لغوى علاقة كاللفظ وما استعمل في موضوعه أو أحد موضوعيه فانه حقيقة (قوله) من التخاطبة أى الجماعة التخاطبة بذلك اللفظ من حيث أنه غير كل ما يصلح عليه من التخاطبة (قوله) الحقيقة أى اللفظة المسماة بهذا الاسم اصطلاحاً باعتبار نسبتها إلى واضعها (قوله) أهل اللغة المتبادر منها لغة العرب (قوله) الحيوان المقتصر فيه أن الافتراض ثابت لغوى الحيوان المشهور إلا أن يراد بالافتراض ما لا يوجد في غيره أو يدعى أصالة الافتراض فيه دون غيره أو يراد بالأسد كل مقتصر كالثوب والكلب المقتصر (قوله) العرف العام المراد به ما لا ينسب لطائفة معينة أى لم يتعين ناطقه وقوله أو الخاص هو الذى ينسب لطائفة معينة وتعين ناطقه (قوله) كالفاعل للأسم المعروف الخ) وهما فى اللغة من أوجد الفعل هـ وإلم أنه لا بد من إصاف اللفظ بالجواز من سبق وضعه للمعنى المتجوز عنه لاسبق استعماله فيه فيتجوز فى اللفظ قبل استعماله فى ما وضع له ومنه يعلم أن لفظ الرحمن مختص بالله وأنه مجاز دائماً للحقيقة له (قوله) وهذا التعريف ما ش الخ) هذا مبنى على اختلاف بين الفريقين معنوى لللفظ بناء على تخصيص اللفظ باللفظى ولك أن يجعله لفظياً وترى بالوضوح فى التعريف الأول ما يشمل اللغوى والشعرى والعرفى اهـ من الحاشية (قوله) فالكاف زائدة قال العلامة السعد أنها ليست زائدة ولا يلزم الجواز المذكور لجواز سلب الشئ من المعلوم كسلب الكتابة عن زيد المعلوم أو مثل بمعنى القات أو الأصلية (قوله) والجواز بالنقصان أى بسببه أوصفه وكذا يقال فيما قبله هـ وإلم أن الجواز يقع فى القرآن والسنة وغيرها لأغراض كمشاهدة الحقيقة كالخمر يعدل عنه إلى العاقبة أو لبلاغته نحو زيد أسد فانه أبلغ من شجاع (قوله) وأسأل القرية قال الشيخ جيد التقدير وقع هذا التركيب فى غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يمر رجل بقرية قد حُرِّبَ وحلَّت أهلها فله أن يقول لصاحبه وإعطا مذكرة له أولئك متعطل ومتبركا أسأل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال أسأل الأرض من شئ أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك (قوله) أى أهل القرية أى ضرورة أن التصود سؤال أهل القرية لأسؤال نفس القرية وإن كان الله تعالى قادراً على إناطق الجدران أيضاً وقد يقال بحتمل أن المراد بالقرية أهلها من باب إطلاق الجمل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله) وقرب صدق تعريف الخ) هو بالبناء للمفعول وقوله بأنه أى الحال والشأن هـ وعمله أنه تجوز باللفظ أى تعدى به عن موضوعه فيكون مجازاً باللفظ السابق على هذا تقدير زيادة والنقصان إنما هو بحسب الأصل وعليه فالجواز مجموع ليس ككلمة شئ ومجموع أسأل القرية وهو صحيح ويجوز أن يجعل الجواز لفظ ككلمة لفظ القرية فقط (قوله) فيما يخرج من الإنسان هو شامل لما يخرج من قبله ومن دبره لكنه اشتهر فى الثاني ومنه يعلم أنه مجاز علاقته المجاورة لكن قول الشارع بحيث لا يباينها من عرف الخ يقتضى أنه حقيقة عرفية وهذا لا يضر فى مقصود المصنف من أنه مجاز

فى غير المصطلح عليه من التخاطبة (والحقيقة أما لغوية) بأن وضعها أهل اللغة كالأسد للحيوان المقتصر (والاشعرية) بأن وضعها الشارع كالسلة للعبادة المخصوصة (وأما عرفية) بأن وضعها أهل العرف العام ككتابة لقات الأربع كالخار وهى لغة لكل ما يندب على الأرض والخاص كالفاعل للأسم المعروف عند النحاة وهذا التقسيم ما شى على التعريف الثانى للحقيقة دون الأول أنما قصر على اللغوية (وإنجاز) ما أن يصح كون زيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة فالجواز بزيادة مثل قوله تعالى ليس ككلمة شئ) فالكاف زائدة والألفى بمعنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال والتقدير بهذا الكلام فيه (والجواز بالنقصان مثل قوله تعالى وأسأل القرية) أى أهل القرية وقرب صدق التعريف المجاز بما ذكر بأنه استعمال نفي مثل المثل فى نفي المثل وسؤال القرية فى سؤال أهلها (والجواز بالنقل كالفالما فيما يخرج من الإنسان) نقل إليه من حقيقة وهى المكان المطلق يقتضى فيه الحاجة بحيث لا يباينها من عرفه الخارج (والجواز بالاستعارة

وبما لايم الفعل الابيه كلاما بالمفردات امر بالطهارة للآدية اليهم فان الصلاة لا تصح بدونها (وإذا غفل) بالآية للفعل الى
المأمور (يخرج المأمور عن العهدة) أي عهدة الأمر ويتصف الفعل بالأجزاء (التي يدخل في الأمر والنهي وما لا يدخل) هذه
رجة (يدخل في خطاب الله (١٠) تعالى للمؤمنون) وسيأتي الكلام في الكفار (والساحي والسبي والمجنون غير

داخلين في الخطاب)

لا تفتاء التكليف عنهم

ويؤمر الساهي بعد

ذهاب السهو عنه بجبر

خلل السهو قضاء ما فات

من صلاة وضأن ما أتلفه

من المال (والكفار

مخاطبون بفروع الشرائع

وبما لاصح الابيه وهو

الاسلام لقوله تعالى

ما مسلككم في سقر قالوا

لم نك من المصلين) وفائدة

خطابهم بها عقابهم عليها

إذ لاصح منهم في حال

الكفر لترفعها على النية

للتوقفة على الاسلام ولا

يؤاخذون بها بعد الاسلام

ترغيبا فيه (والأمر بالشئ

نهي عن ضده والنهي

عن الشيء أمر بضده)

فاذا قال له اسكن كان

ناهيا له عن التحرك أو

لا تتحرك كان أمرا له

بالسكون (والنهي

استدعاء أي طلب الترك

بالقول عن هودونه على

سبيل الرجوب) على

وأن ما تقسم في حد

الأمر ويدل انتهى المطلق

شرا على فساد النهي

هنا في الصلوات سواء

أنهى عنها لغيرها كصلاة

بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر كما مر وذلك متضمن للقول باقتضاء القورية وكان الأولى
للفعل أن يقول هنا الليل كما قاله فيما قبله فان الليل قد بدل على القورية فيعمل به كما في
الأمر بالإيمان (قوله) وبما لايم الفعل الابيه) وجه ذلك انه لو لم يجب لوجوبه به لجاز تركه
ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم باطل ومن فروع المسئلة ما لو اخلطت
منكوحته بغيرها أو طلق معينة من زوجتيه مثلا ثم نسبها فحرم عليه قرانها بما إذا ترك المحرم
المأمور به من قران الأجنبية ولطلقه لا يوجد الا بترك الزوجات من قران منكوحته وغير
الطلقه ويتصف الفعل بالأجزاء ولا ينافي ذلك أنه قد يجب الاتيان بالفعل مرة أخرى لأنه بأمر
آخر لهذا الأمر كن على ظن الطهارة ثم تبين حده (قوله الذي يدخل في الأمر والنهي
أي في متعلقهما) أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قوله هذه رجة) أي مترجم ومعبّر بها
عن موضوع هذا البحث وقد ترجم لشيء وزاد عليه قوله والأمر بالشئ نهى عن ضده الخ
(قوله للمؤمنون) أراد به ما يشمل المؤمنات ففيه قلب (قوله والسبي) أي ولو عينا ويدخل
فيه السبية (قوله لا تفتاء التكليف عنهم) أي فينتفي عن غيره من أنواع الخطاب إذ لا يثبت ذلك
الاحتث يثبت هذا وما وجب في مال السبي والمجنون كترك صلاة وضأن التلف ، فالخطاب به وليهما
كما يخاطب صاحب البيعة بضمان ما أتلفته حيث فرط في حفظها (قوله ويؤمر الساهي الخ)
أي يطلب منه لكن بخطاب جديد (قوله بجبر خلل السهو) أي اخلل الواقع في زمانه (قوله
وضأن ما أتلفه) أي غرم بدله من مثل أو قيمة (قوله والكفار) أي وكذا الجن أيضا مكلفون
لكن لا تعرف تفاصيل مكافوا به (قوله بفروع الشرائع) أي شرائع الأنبياء يعني أن كفار
أمة كل رسول مخاطبون بفروع شريعته (قوله ما مسلككم في سقر) هذا بقوله للمؤمنون يوم
القيامة للكفار وهم في النار ، ومثل هذه الآية قوله تعالى وويل للشركين الذين لا يؤمنون الزكاة
(قوله وفائدة خطابهم بها) أي مع أنها لا تصح منهم حال الكفر ولا يطالبون بها بعد الاسلام
(قوله عقابهم عليها) أي على ترك الواجبات وفعل المحرمات أي زيادة على عقاب الكفر وامل
الكلام في المتن عليه دون المختلف فيه ثم يعاقبون على ترك التقليد (قوله ولا يؤاخذون)
أي الكفار الأصليون (قوله ترغيبا فيه) أي لأن المؤاخظة ربما تغرهم عنه وتركها يرشهم فيه
والكلام في غير نحو المحسود والكفارات ورد القسوب (قوله والأمر بالشئ نهى عن ضده)
يعني أن كلا منهما عين الآخر بمعنى أن الطلب واحد هو بالنسبة الى الشيء أمر وإلى ضده نهى
أو بالنسبة الى الشيء نهى وإلى ضده أمر وهو ما ذهب اليه الشيخ أبو الحسن ومن وافقه (قوله
النهي المطلق) أي الذي لم يقيد بما يدل على فساد المنهى عنه وعدم فساد (قوله شرعا) أي
يدل بالشرع بالإلزام ولا بالفعل خلافا لراعي ذلك (قوله كصوم يوم النحر) لأنه متضمن للأعراض
عن ضيقة الله تعالى بلحوم الاضاحي (قوله في الأوقات المكروهة) علة النهي موافقة عباد
الشمس (قوله كما في بيع الحصة) كأن يقول بعتك من هذه الثواب ما تقع عليه هذه الحصة
(قوله للملاقح) هي ما في البطون من الأجنة (قوله كالوضوء بالماء الخ) فان المنهى عنه وان

كان

الحائض وصومها أو لأمر لازم لها كصوم يوم النحر والصلاة في الأوقات المكروهة وفي المعاملات أن

يرجع الى نفس المقد كما في بيع الحصة أو لأمر فاعل فيها كما في بيع الملاقح أو لأمر خارج عنه لازم له كما في بيع درهم بدرهم

فإن كان غير لازم له كالوضوء بالماء المقصوب مثلا وكالبيع وقت نداء الجمعة لم يدل على الفساد خلافا لما يفهمه كلام المصنف

(وَرَدَ أَيْ تَوَجَّدَ صِفَةُ الْأَمْرِ وَالرَّادِيَةِ) أَيْ بِالْأَمْرِ (الْبَاحَةِ) كَمَا قَدَّمَ (وَالْتَهِيدَ) نَحْوَ أَهْمَلُوا مَا شِئْتُمْ (وَالْقُسْوَةَ) نَحْوَ أَمِيرُوا
أُولَئِكَ بِرَأْسِهِ (وَأَوَّلُ التَّكْوِينِ) نَحْوَ كُنُونَا قَرْدَةً (وَأَمَّا الْعَامُ فَهُوَ مَعَهُ شَيْئَانِ) (١١) فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ حَصَرٍ (مِنْ

قَوْلِهِ حَمَمْتُ زَيْدًا وَهَمَرًا

بِالْعَطَاءِ وَحَمَمْتُ جَبِيعَ

النَّاسِ بِالْعَطَاءِ) أَيْ

شَمَلْتُهُمْ، فَنَقِيَ الْعَامُ شَمُولَ

(رَأْيَانَهُ) الْمَوْضُوعَةَ لَهُ

(أَرْبَعَةُ الْأَسْمَاءِ) الْوَاحِدِ

(الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْفِ بِاللَّامِ)

نَحْوُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لِي خَيْرٍ

الْأَلَدَيْنِ أَسْمَا (وَأَسْمَ

الْجَمْعِ الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ) نَحْوَ

فَاتَقَا الْمَشْرِكِينَ (وَالْأَسْمَاءُ

لِلْمَهْمَةِ كَنَ فِيْمَنْ يَعْقِلُ)

كُنَ دَخَلَ دَارِي هُوَ

أَمِنَ (وَمَا يَلِيقُ) نَحْوُ

مَا جَاءَ لِي بِكَ أَخَذْتَهُ

(وَأَيَّ اسْتِفْهَامِيَّةٍ أَوْ

شَرْطِيَّةٍ أَوْ مُوصُولَةٍ فِي)

الْجَمْعِ) أَيْ مِنْ يَقُولُ مَا

لَا يَلِيقُ نَحْوُ أَيْ عَيْدِي

جَاءَكَ أَحْسَنَ إِلَيَّ أَوْ

الْأَشْيَاءُ أَرَدْتَ أُعْطَيْتَكَ

(وَأَيَّ فِي الْمَكَانِ) نَحْوُ

أَيْحَا تَكُنْ أَوْ كُنْ مَعَكَ

(وَمَتَى فِي الزَّمَانِ) نَحْوُ مَتَى

ثَلَاثُ جِشْكَ (وَمَا فِي

الْاسْتِفْهَامِ نَحْوَ مَا عِنْدَكَ

(وَالْجُزْءِ) نَحْوَ مَا تَعْمَلُ

تَجْزِيَةً وَفِي نَسْخَةِ وَالْخَبَرِ

بَدَلَ الْجُزْءِ نَحْوَ عَمِلْتُ

مَا عَمِلْتُ (وُغَيْرَهُ) كَالْخَبَرِ

عَلَى النُّسخَةِ الْأُولَى

وَالْجُزْءِ عَلَى الثَّانِيَةِ (وَلَا

فِي النُّسَخَاتِ) نَحْوُ

لَارْجُلِ فِي الدَّارِ (وَالْعُمُومِ

كَانَ لَا مَخْرَجَ وَهُوَ اتِّفَاقُ مَالِ الْفِعْلِ الْإِتْمَانُ فَيُرَازَمُ لِحُصُولِهِ بِغَيْرِ الْوَصْفِ وَكَذَا مَا يَهْدِيهِ فَإِنَّ التَّفْهِيمَ
قَدْ يَحْصُلُ بِغَيْرِ الْبَيِّنِ كَالْأَصْلِ (قَوْلُهُ) وَالْمُرَادُ بِهِ الْبَاحَةُ الْجَلَّةُ حَالُ أَيْ زُودَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ (قَوْلُهُ) أَوْ
التَّكْوِينِ نَحْوَ كُنُونَا قَرْدَةً (لِخ) فِي التَّخْتِيلِ بِإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ التَّضْيِيرَ وَإِنْ كَانَ
الْمُرَادُ مِنْهُ الْإِبْجَادُ بَعْدَ الْعَمَلِ بِسُرْعَةٍ نَحْوُ كُنْ فَيَكُونُ (قَوْلُهُ) زَيْدٌ صِفَةُ الْأَمْرِ لِلْإِثْنَانِ نَحْوُ
كَارَاهَا رَزَقْنَاكَ اللَّهُ . وَلَا تَكْرَاهُ نَحْوَ دَخَلَهَا بِسَلَامٍ . وَالْإِرْشَادُ نَحْوُ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ
رَجَالِكُمْ . وَلَتَنْتَ نَحْوُ

أَلَا أَيْهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا نَحْمِلُ * بِصَبْحٍ وَمَا لِأَصْبَاحٍ مِنْكَ بِأَمْثَلِ
وَالْإِحْتِقَارُ نَحْوَ أَتَقْوَا مَا أَنْتُمْ مَلْفُوقُونَ أَوَّلِ الْخَبَرِ كَحَدِيثِ إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْغُرْ مَا شِئْتَ أَوَّلِ التَّعَجُّبِ نَحْوُ
انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبَ بَوَالِكَ الْأَمْثَالَ أَوَّلِ التَّوَقُّفِ نَحْوَ قَاتُصْ مَا أَنْتَ قَاتُصٌ أَوَّلِ الْمَشُورَةِ نَحْوَ فَانْظُرْ مَاذَا
تَرَى أَوَّلِ الْإِحْتِبَارِ نَحْوَ انْظُرُوا لِي ثَمْرَةَ أَثَرِي ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ قَاسِمٍ فِي شَرْحِهِ إِذْ صَفِيحَةُ تَرَدُّ
لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ مَا هُوَ مُبْطُوطٌ فِي الْمَقُولَاتِ (قَوْلُهُ) وَأَمَّا الْعَامُ) أَلْ فِيهِ الْعَهْدُ الَّذِي تَكْرَى أَيْ الْعَامُ الَّذِي
هُوَ أَحَدُ الْأَقْسَامِ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا (قَوْلُهُ) فُهِمُوا) أَيْ لَفْظُ وَقَوْلُهُ عَمَّ أَيْ تَنَاوَلُ دَفْعَةً (قَوْلُهُ) فَصَاعِدًا
هُوَ حَالٌ حَذَفَ عَامِلُهَا وَصَاحِبُهَا أَيْ فَهَذِهِ لِلْمَعْلُومِ فَصَاعِدًا وَاحْتِزَّ بِقَوْلِهِ عَمَّ شَيْئَانِ مِنْ نَحْوِ زَيْدٍ
وَرَجُلٍ فِي الْإِنْيَاتِ وَبِقَوْلِهِ فَصَاعِدًا عَنْ لَتْنِ التَّكْرَةِ فِي الْإِنْيَاتِ وَبِقَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ حَصَرٍ عَنْ أَسْمَاءِ
الْعَدَدِ مِثْلَ الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ وَالْعَشْرَةِ فَهِيَ تَتَنَاوَلُ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ وَلَكِنْ إِلَى غَايَةِ مَحْصُورَةٍ
(قَوْلُهُ) مِنْ قَوْلِهِ) أَيْ الشَّمْخُصِ الْقَاتِلِ (قَوْلُهُ) وَالْفَاظَةُ) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْعُمُومِ الْمَفْهُومِ مِنْ
الْعَامِ أَوَّلِ الضَّمِيرِ يَعُودُ عَلَى الْعَامِ وَاضَافَةُ أَفْظَاظٍ إِلَيْهِ بَيَانَةٌ (قَوْلُهُ) الْأَسْمَاءُ الْوَاحِدَةُ (لِخ) اعْتَزَّضَ عَلَيْهِ
بِمَا لَوْ قَالَ رَجُلٌ الطَّلَاقُ يَلْتَنِي لَا أَكْهَمُ زَيْدًا مِثْلًا مِمَّا كَلَّمَ فَلَهُ لَاقِعٌ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ بِطَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ
مَعَ أَنَّ لَفْظَ الطَّلَاقِ مِنْ ذَلِكَ * وَأَجَابَ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّ هَذَا يَرَاهُ فِيهِ الْعَرَفُ لِلْأَفْصَةِ
(قَوْلُهُ) لِي خَيْرٍ) أَيْ فِي مَسَاعِيهِ وَصَرَفَ عَمْرَهُ فِي مَطَالِبِهِ (قَوْلُهُ) وَأَسْمَاءُ الْجَمْعِ) الْمُرَادُ مِنْهُ الْفَظُ
الْبَدَالُ عَلَى جَعْلِهِ تَشْمَلُ الْجَمْعَ وَأَسْمَاءُ الْجَمْعِ الْجَمْعُ نَحْوُ رُبِّ الْعَالَمِينَ فَانَّهُ اسْمُ جَمْعٍ وَنَحْوُ
الْمُفْرَقَاتِ وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ جَمْعِي (قَوْلُهُ) فَاتَقَا الْمَشْرِكِينَ) وَمَنْعَهُ وَانَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ إِنْ لَمْ يَلِجْ
الْكَافِرِينَ فَتَطْلُقُ الْمُسْكَنَاتُ (قَوْلُهُ) كُنْ دَخَلَ دَارِي (لِخ) يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً وَأَنْ تَكُونَ
مُوصُولَةً وَمِثَالُ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ مِنْ عِنْدِكَ وَقَوْلُهُ مَا جَاءَ لِي بِكَ أَخَذْتَهُ يَحْتَمِلُ الْوُجُوهَ الْمَذْكُورَيْنِ
وَمِثَالُ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ مَا عِنْدَكَ (قَوْلُهُ) وَأَيْ فِي الْجَمْعِ) أَيْ سِوَاهُ كَانَتْ شَرْطِيَّةً كَالثَّلَاثِ الْأَوَّلِ فِي كَلَامِهِ
أَوْ مُوصُولَةً كَالثَّلَاثِ الثَّانِيَةِ فِيهِ أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً نَحْوُ أَيْ النَّاسِ عِنْدَكَ (قَوْلُهُ) وَالْجُزْءِ) أَيْ وَفِي الْجُزْءِ
أَيْ مَقَامَهُ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ وَالشَّرْطُ لَهَا مَسْتَعْمَلَةٌ فِي لَفْظِ الْجُزْءِ لِأَفْرَقَ بَيْنَ
أَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَمَانِيَّةٍ كَمَا مِثْلُ أَوْ زَمَانِيَّةٍ نَحْوُ مَا اسْتَفْهَمُوا لَكُمْ فَاسْتَفْهَمُوا لَهَا أَيْ مَدَّةَ اسْتَفْهَامِهِمْ
لَكُمْ (قَوْلُهُ) وَلَاقِيَ النُّسَخَاتِ) هَذَا هُوَ الرَّابِعُ مِنَ أَفْظَاظِ الْعُمُومِ وَهُوَ نَصٌّ إِنْ نَبِذَ التَّكْرَةَ عَلَى
الْفَتْحِ أَوْ جُزْءٍ مِنْ نَحْوِ لَامِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ وَظَاهِرٌ فِيهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ لَارْجُلٍ فِي الدَّارِ فَيَحْتَمِلُ
نَفْيَ الْجَمْعِ بِجَمَاهُ وَيَحْتَمِلُ نَفْيَ الْوَاحِدِ (قَوْلُهُ) وَالْعُمُومِ مِنْ صِفَاتِ النُّطْقِ) بِمَعْنَى الْمُنْطَوِقِ بِهِ وَهُوَ
الْفَظُّ فَلَا يَوْصَفُ الْمَعْنَى بِهِ إِلَّا بِجَزَاءٍ وَقِيلَ يَوْصَفُ بِهِ حَقِيقَةٌ وَقِيلَ لَا يَوْصَفُ الْمَعْنَى بِالْعُمُومِ لِأَحْقَاقِ
وَلَا بِجَزَاءٍ (قَوْلُهُ) وَمَا يَجْرِي جَرَامُ) كَالْقِتْضَاءِ الْآخِي (قَوْلُهُ) مَرْسَلًا) هُوَ مَا سَقَطَ مِنْ الصَّحَابِ كَمَا قَالَ

مِنْ صِفَاتِ النُّطْقِ وَلَا يَجُوزُ دَهْوُ الْعُمُومِ فِيْغَرِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَمَا يَجْرِي جَرَامُ) كَمَا فِي جَمْعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ رَوَاهُ

فصاعدا من غير حصر
نحو رجل ورجلين وثلاثة
رجال (والتخصيص)
تميز بعض (الجملة) أى
أخواجه كإخراج المعاهدين
من قوله تعالى فاقنوا
المشركين (وهو إلى
متصل ومنفصل فالتصل
الاستثناء) وسأني مثله
(والشرط) نحو أكرم بني
نعم إن جاءوك أى الجائين
منهم (والقييد بالصفة)
نحو أكرم بني نعم الفقهاء
(والاستثناء إخراج
مالواه ليدخل في الكلام)
نحو جاء القسم لإزيدا
(وإنما يصح الاستثناء
بشرط أن يسبق من
المستثنى منه شيء) نحوه
على عشرة إلا عشرة فلو
قال إلا عشرة لم يصح
وتلزمه العشرة (ومن
شرطه أن يكون متصلا
بالكلام) فلو قال جاء
الفقهاء ثم قال بعد يوم
الإزيدا لم يصح (ويجوز
تقديم المستثنى على
المستثنى منه) نحو ما قام
إلزيذا أحمد (ويجوز
الاستثناء من الجنس كما
تقدم ومن غيره) نحو جاء
القوم إلا الجير (والشرط)
التخصيص (يجوز أن يقدم
على المشروط) نحو إن
جاءك بنو نعيم فأكرمهم

بـ ومرسل منه الصحافي سقط * وسأني أنه لا يحتج به إلا فيما استثنى (قوله لايم كل جار) أى
شريكا أو غيره * وقوله لاحتال خصوصية في ذلك الجار أى لا توجد في غيره ككونه شريكا
للبائع كما يحتمل عدم الخصوصية فقد قارض الاحتال ولا مرجح فلا يثبت العموم (قوله
والخاص يقابل العام) أى فيؤخذ حده من حده (قوله فيقال فيه) أى في حده ولا أجله (قوله
مالا يتناول) ما واقعة على اللفظ أخذنا من جملة مقابل العام (قوله المعاهدين) بفتح المعاء أى
الذين عاهدهم المسلمون أى الكفار بالشتراك أو غيره فهو مجاز مرسل من إطلاق الخاص وأرادة
العام (قوله وهو يتقسم) أى التخصيص المفهوم من التخصيص أو الضمير يعود إلى التخصيص
بمعنى التخصيص على سبيل الاستخدام (قوله إلى متصل) هو مالا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا
باللفظ الذى ذكر فيه العام (قوله ومنفصل) هو ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذى
ذكر فيه العام (قوله وسأني مثله) نحو أكرم الفقهاء لإزيدا (قوله أى الجائين منهم)
فسره بذلك لينضح التخصيص الذى هو إخراج البعض وإبقاء البعض (قوله والقييد بالصفة)
لا فرق بين أن تكون متأنرة ككثاله أو متقدمة نحو أكرم فقهاء بني نعيم الفقهاء وبني سليم (قوله
أخواجه مالواه إلخ) أى بالآحادى أخوانها وسكت عن ذلك لظهوره فخرج نحو استثنى زيدا
فلا يسمى استثناء فى الأصح (قوله لم يصح) أى مالم يبقه بأشياء أخر نحوه على عشرة إلا عشرة
إلا خمسة فيلزم خمسة وكأنه قال له على عشرة إلا عشرة ناقصة خمسة وهو معنى إلا خمسة (قوله
متصلا بالكلام) أى عرفا فلا يضر انفصاله بنفسه أو سعال أو تعب * وقيل يجوز على شهر وقيل
على ستة وقيل أبدا * وحكى عن سعيد بن جبير جواز تأخيرها إلى أربعة أشهر * وعن عطاء
والحسن مالم يتم من المجلس وعن مجاهد إلى ستين وقيل مالم يأخذ في كلام آخر وهذه مذاهب
شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضا أن يكون هو والمستثنى منه من متصلا واحد إلا أنى ^{بـ} ^{بـ}
بالنسبة إلى الله تعالى كقوله إلا أهل القصة عقب نزول فاقنوا المشركين لأنه مبلغ عن الله وإن لم
يكن ذلك قرآنا (قوله ويجوز تقديم المستثنى) نحوه قوله

ومالى إلا آل أحمد شيعة * ومالى إلا مذهب الحق مذهب

ومثله أر بمسكن طوائى إلا فلافة وأر بمسكن إلا فلافة طوائى (قوله إلا الجير) ومثله له على
ألف درهم الأوبى فيلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته إليه (قوله والشرط
التخصيص يجوز أن يقدم) أى ويجوز أيضا تقديم الصفه كوقفت على محتاجى أولادى وإنما لم
يتعرض له لخروجها حال التقديم من كونها صفة اصطلاحا (قوله فيحمل المطلق إلخ) اعلم أن
السبب في الموضوعين مختلف إذ هو فى الأول القتل وفى الثانى الظهار والحكم فيما واحد وهو
وجوب الاعتاق والمجمع حمة سببها أى ذاته وإن كان القتل فى الآية خطأ * ومثل ذلك
فأمسحوا بوجوهكم وأيديكم منه * وقال فى آية الزوجه وأيديكم إلى المرافق * وسبب الحكم فيما
واحد وهو الحدث وسببها ما فى الأول وجوب المسح وفى الثانى وجوب الفصل والمجمع
بينهما اشتراكهما فى سبب حكمهما (قوله احتياطا) أى لأجل احتياطا فى الخروج عن العمدة
لتيقن الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف فى الواقع بالمقيد أو بالمطلق بخلاف العمل
بغير المقيد إذ قد يكون التكليف فى الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج من العمدة للاختلال بالمقيد
أه سم (قوله تخصيص الكتاب بالكتاب) أى بعضه ببعض آخر منه وقد غلب لفظ الكتاب

قوله تعالى ولا تتكفروا بالشركات خض بقوله تعالى والمحسنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتخصيص قوله تعالى يومئذ يريك الله في أولادكم إلى آخره الشامل لولد الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (وتخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ بقوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر فلا تجدوا ماء فتيمموا (١٣) وإن وردت السنة بالتيمم أيضا

بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحيحين فيها سقت السه العشر بحديثهما ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة (وتخصيص النطق بالقياس ونفي بالنطق قول الله تعالى وقول الرسول ﷺ) لان القياس يستند إلى نص من كتاب الله أو سنة فكانه المخصص (والجمل ما يقتضي إلى البيان) نحو ثلاثة قروء فإنه يحتمل الاطهار والحض لاشراك القرء بين الحوض والظهر (والبيان إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي) أي الإيضاح والمبين هو النص (والنص ما لا يحتمل إلا معنى واحدا) كزيدا في نحو رأيت زيدا (وقيل ما تأويله) زيدا فهو فصيلم ثلاثة أيام فإنه بمجرد ما يؤزل يفهم معناه (وهو مشتق من منعة العروس وهو الكرسى) لا رقاؤه على

على القرآن في عرف الشرع (قوله ولا تتكفروا بالشركات) أي الكافرات مطلقا وظاهره شموله للمحسنات الكتابيات فيقتضي منع تكافهن وليس كذلك تخص أي قصر أي على غير المحسنات الكتابيات بقوله والمحسنات من الذين أتوا الكتاب الخ (قوله إلى آخره) متعلق بمحذوف أي وائت الخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أي فإنه شامل لحالة العذر بنحو فقد الماء فقصر على غيرها العذر فقولهم فقيموا يفيد قبول الصلاة ومعتها مع الحديث حالة العذر فإنه يتيمم (قوله وإن وردت السنة الخ) أي فهذا لا يمنع التخصيص بالآية لتقديم نزولها (قوله فيها سقت السماء) أي سقته السماء أي السحاب أو المطر وما واقعة على ثمر أو زرع (قوله ونفي بالنطق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس الزانية والزاني فإنه خص منها الامة فعليا نصف ذلك بقوله فإذا أحسن الخ واعتبد بالقياس على الامة في النصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول ﷺ بالقياس قوله لي الواجد أي مطلقه محل عرضه وعقوبته وهذا في غير الوالد مع ولده أما هو فليد لا يجلب الخ قياسا على عدم قول أف الثابت بقوله تعالى فلا تقل لمأ أف الأولى (قوله والجمل) مأخوذ من الجبل وهو الاختلاط (قوله فإنه يحتمل الخ) أي ولا قرينة تدل على أحدهما وقد حله الإمام الشافعي رضي الله عنه على الأطهار لما قام عنده فتوله ما يقتضي إلى البيان أي بكونه في حيز الاشكال بأن يكون محتملا للزاد وغيره على السواء (قوله والبيان إخراج الشيء) سواء كان قولا أو فعلا ، وقوله من حيز الاشكال أي من حال اشكاله وعلم فهم معناه ويجوز للصنف عن الحال بلحيز لوضوحه وشهرته والجمل المشهور يجوز ذكره في الحدود لانه كالخفية (قوله كزيدا في نحو رأيت زيدا) فيه نظر فإن بعضهم يجوز الجائز في الأعلام وإن لم تشتهر بصفة (قوله تنزيهه) أي يعمل بمجرد نزوله وسماحه فهو لكونه مع التنزيل كأنه هو (قوله وهو مشتق) أي مأخوذ وليس المراد الاشتقاق التحوي (قوله منصة) بكسر الليم وهو مفعلة (قوله وهو) أي المنصة وذكر باعتبار الخبر (قوله الكرسى) أي الذي تنص العروس عليه أي ترفع لتظهر للناظرين (قوله أظهر من الآخر) أي لكونه الموضوع له أولفلية العرف بالاستعمال فيه (قوله سمي مؤولا) فالظاهر هو المستعمل في أظهر معنيته والمؤول هو المستعمل في مرجوحهما (قوله منه) أي من الظاهر المؤول بالجميل (قوله ترجمة) أي مترجم وهو معبر بها عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو ﷺ لانه بلغها فتضاف إليه وليس المراد به الله وإن كان هو صاحب الحقيق لما عدم محبة إرادته هنا (قوله لا يتخلو الخ) حاصله أن فعله ﷺ لا يكون حراما ولا مكروها ولا خلاف الأولى أي بالنسبة له ﷺ والا فقد يطلب منه فعل ما هو مكروه فيختد فعله إما أن يكون واجبا أو مندوبا أو باحيا لا يؤدي إلى ما ذكر (قوله على وجه القرية) أي وصف هو كونه قرية وطاعة والعطف للتفسير كما في الحاشية

غيره في فهم معناه من غير توقف (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالاسد في رأيت اليوم أسدا فإنه ظعر في الحيوان المفترس لان المعنى الحقيقي محتمل للرجل الشجاع بدله فإن حل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤولا وأما يؤول بالجميل كما قال (و يؤول الظاهر بالجميل ويسمى ظاهرا بالجميل) أي كما يسمى مؤولا منه قوله تعالى والساء بنيناها بأيد ظاهرها جمع يد وذلك محال في حق الله تعالى فصرف إلى معنى القوة بالجميل العقل القاطع (الأفعال) هذه ترجمة (فعل صاحب الشريعة) يعني النبي ﷺ (لا يتخلو) إما أن يكون على وجه القرية والطاعة (فإن دلي دلي

على الاختصاص به بحمل على الاختصاص) كزيادة في النكاح على أربع نسوة (وان لم يدل دليل لاختصاص به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فيعمل على الوجوب عند بعض أصحابنا) في حقه وحققا لانه الاحوط ومن أصحابنا من قال يحمل على التنب لانه (١٤) المتحقق بعد الطلب (ومنهم من قال يتوقف فيه) لتعارض الأدلة في ذلك

ولا يخالف حيث من الوجوب أو التنب (قوله كزيادته في النكاح) ومثله الوصال في الصيام فهو من المحسوسات (قوله على أربع نسوة) قيل وسائر الأنبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والنكاح وان كان مباحا والكلام فيها هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا وواجبا بل هو في حقه عليه السلام عبادة مطلقة (قوله وان لم يدل) نحو فصل لربك وانحر، وكتبه عليه السلام (قوله أسوة حسنة) أي خصلة حسنة من حقا أن يؤتى بها وهو عليه السلام في نفسه قدوة بحسن التأسي به (قوله فيحمل على الوجوب) عله ان لم تعلم صفة فان علمت صفة من وجوب أو تنب أو إباحة فأنته مثله كدوله هذا واجب أو قوله هذا الفعل مساو لكذا في حكمه المعام (قوله لانه الأحوط) أي الجمل على الوجوب أحوط والخروج من عمدة الطلب (قوله لانه المتحقق) بوزن اسم المفعول أي المتيقن (قوله يتوقف فيه) فلا يجزم بوجوب ولا تنب (قوله لتعارض الأدلة) أي ولا مرجع فيتوقف الى ظهوره (قوله غير وجه القرية) بأن كان جبليا كالقيام والقعود والأكل والشرب (قوله على الإباحة) لأن فعله لا يكون مكروها لشرفه المانع من ارتكاب المكروه ولا يجزم لعصته والأصل عدم الوجوب والتنب فتبقى الإباحة (قوله أي كقوله) في الصلاة على حقيقة ذلك القول والأفعال أنه ليس نفس قوله نعم يستثنى من اقراره على قول علم منه أنه منكروه مستمر على انكاره وترك انكاره في الحال لعل بأنه علم منه ذلك وبأنه لا ينفع في الحال (قوله من أحد) أي ولا غير مكلف لانه لو كان ممنوعا منه لمنع وليه من تمكنه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك لأحد كافرا (قوله مثال ذلك) هو نشر على ترتيب القرب (قوله سلب القتل) هو ثيابه وفرسه وسلاحه وغير ذلك مما يبيح في الذروع (قوله وماض) أي والشيء أو القول أو الفعل الذي ألح وقوله في وقته أي زمان حياته (قوله في وقت غيظه) متعلق بحلف (قوله لما رأى الاكل خيرا) أي فيستفاد منه جواز الحنث بل نفيه بعد الحلف اذا كان خيرا (قوله في الأظعمة) أي التي رواه مسلم في حكم الأظعمة أو في باب الأظعمة (قوله فعنه) أي حقيقته، وقوله لغة أي في اللغة أحوال كونه لغة أي معدودا والمعنى بإثبات أمثاله في محل آخر وأحق أنه في اللغة يطلق عليهما قيل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والعلاقة اللازمة (قوله وحده شرعا) أي حد النسخ بمعنى الناسخ فنيه استخدا لم والضمير يعود على الناسخ المفهوم من النسخ، وقوله الخطاب أي اللفظ (قوله المتقدم) أي في الورد الى المكشكين على الخطاب الدال على الرفع (قوله على وجه) أي مع وجه وحال وهو حال من ضمير الدال (قوله لولاء لكان ثابتا) أي لولذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثابتا وبالجملة صفة لوجه والعائد مقترأى معه (قوله مع تراخيه عنه) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب المتقدم (قوله بالفعل) أي بفعل المكلف بالعملي الشامل لفعل لسانه وقلبه (قوله أي عدم التكليف بشئ) أي رفع هذا العدم بالتكليف بشئ لا يسمى نسخا لانه ليس ثابتا بخطاب بل بأن الأصل براءة التهمة وعدم قولهم نسخت ما في الكتاب اذا قلته بأشكال كتابه. وحده شرعا (الخطاب

التعلق

الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاء لكان ثابتا مع تراخيه عنه) هذا حد النسخ ويؤخذ منه حد النسخ بأنه رفع الحكم للمذكور بخطاب الى آخره أي رفع تعلقه بالفعل فخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت

ما كان الخطاب الأول متباعدة أو معلا بمعنى - وصرح بالخطاب الثاني بقتضى ذلك أنه لا يسمى نسخا إلا إذا كان مثله قوله تعالى
إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع تحريم البيع غيا باقتضاء الجمعة فلا يقال إن قوله تعالى فإذا
قضيت الصلاة فانثربوا في الأرض وابتغوا من فضل الله ناسخ للآول بل بين غاية التحريم وكذا قوله تعالى رحم عليكم كسيد
الرب مادمتم حرموا لا يقال نسخه قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا لأن التحريم (١٥)

مع تراخيه عنه ما اتصل
بالخطاب من صفة أو شرا
أو استثناء (ويجوز نسخ
الرسم وبقاء الحكم) نحو
الشيخ والشيخة إذا زنيا
فارجموها ألينة قال عمر
رضي الله عنه فانا قد
قرأناها ، ورواه الشافعي
وغيره وقد رجم رسول
الله ﷺ المحسنين
متفق عليه وما المراد
بالشيخ والشيخة (ونسخ
الحكم وبقاء الرسم) نحو
والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا وصية
لأزواجهم متاعا إلى الحول
نسخ بأية يتربصن
بأنفسهن أو بعة أشهر
وعشرا (ونسخ الأمرين
مما) نحو حديث مسلم عن
عائشة كان فيما أنزل
عشر رخصات معلومات
يجرم من نفسهن بخمس
معلومات يجرمن (وينسخ
النسخ إلى بدل وإلى غير
بدل) الأول كما في نسخ
استقبال بيت المقدس
بإستقبال الكعبة وسياق
والثاني كما في قوله تعالى
إذا نبأتم الرسول فقتلوا

التعلق (قوله ما لو كان الخ) مائة ولومصدية أو بالعكس (قوله فانه) أى الخطاب المذكور
(قوله مثله) أى مثال الخطاب الأول المتباعد أو المائل الذى صرح الخطاب الثاني بقتضى غايته أو
علته (قوله إذا نودى) أى أذن الأذان الواقع عند المنبر ، وقوله فاسعوا أى امضوا بسكينة فم
أن توقف الإدراك الواجب على نحو العبد وجب المقدور له سم (قوله إلى ذكر الله) أى الخطبة
وقيل الصلاة (قوله وذروا البيع) أى أتركوا المعاملة ببيع أزرهم أو لإجارة فور مجاز مرسل
من إطلاق الخاص وإرادة العلم (قوله صيد البر) الإضافة على معنى في (قوله مادمتم حرموا)
أى محرمين (قوله ما اتصل بالخطاب) كما لو قيل إلا أهل القصة عقب قوله اقتلوا المشركين أو قيل
غير المؤمنين أو قيل إن لم يكونوا ذميين (قوله ويجوز نسخ الرسم) أى لفظ القرآن أى رفع
وجوب اعتقاد قرآنيته خاصة قرآنيته كحرمه من المحدث وقراءة الجنب (قوله ألينة) بقطع
الهمزة سماعا ، والمراد كان يتلى في القرآن في سورة الأحزاب الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها
ألينة نكالا من الله والله عزيز حكيم (قوله وقد رجم ﷺ المحسنين) أى أمر برجمهما
(قوله وصية) - هو بالنصب مفعول لفعل محذوف أى بوصون وصية لأزواجهم والجملة خبر المبتدأ
وفى قراءة سبعة وصية بالرفع مبتدأ ثان والسنوخ للإبتداء بالنكرة وصف مقترأى من الأزواج
وقوله لأزواجهم خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ، وقوله متاعا مفعول مطلق بهما محذوف أى
متعوهن متاعا أى تمتعا وهذه الآية منسوخة بأية أربعة أشهر وعشرا لتأخرها في النزول وإن
تأتمت في الثلاثة (قوله عشر رخصات) اللفظ الذى كان أولا عشر رخصات معلومات يجرمن
فنسخت هذه لفظا وحكما بقوله خمس معلومات يجرمن ثم نسخت لفظا لاحكما وتوفى رسول الله
ﷺ وحق فيما يقرأ من القرآن أى يقرؤه من لم يصل النسخ (قوله معلومات) إشارة إلى
اشتراط بقائها حتى لا يثبت التحريم بالشك (قوله النسخ إلى بدل) أى ويجوز النسخ إلى بدل
للسنوخ وضمن النسخ معنى الانتقال فصداء بالى هنا وفيما يأتى (قوله كما في نسخ استقبال بيت
المقدس) أى الثابت بالنسخ الفعلية (قوله فقتلوا بين يدي نجوا كم صدقة) ومعناه وجوب
تقديم الصدقة على مناجاة ﷺ وهذا نسخ بقوله أشفقتم أن تقدموا أى أخفتم الفقر من
تقديم الصدقة وهذا وإن اتصل بمناجاة تلاوة لم يتصل به نزولا وهذا النسخ من غير بدل ، وقال
بعضهم إن النسخ لا يكون إلا إلى بدل وهو هنا التدب فيندب التصديق قبل مناجاة ﷺ
(قوله وإلى ما هو أغلظ) أى إلى حكم أغلظ أى أشق من المنسوخ (قوله والفدية) هى مداو
مدان على الخلاف (قوله يلقونهم) أى السوم إن أفطروا ، وقيل إن الآية محكمة والمعنى
لا يضيغونهم وهم الشيخ الحرم والزمن ونحوهما (قوله يظلبوا مائتين) أى من الكفار ومعنى الآية
أه بجنب ثبات الواحد للثلاثة منهم وهذا نسخ بقوله الآن خفف الله عنكم الآية فأوجب ثبات
الواحد للاثنتين (قوله ويجوز نسخ الكتاب) أى ويجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا يقال

بين يدي نجوا كم صدقة (والى ما هو أغلظ) كسخت التخير بين صوم رمضان والفدية أى تعيين الصوم قال تعالى وعلى الذين
يطيعونه فدية إلى قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه (والى ما هو أخف) كسخت قوله تعالى إن يكن منكم عشرون صابرون
يظلبوا مائتين بقوله تعالى فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين (و يجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كما تقدم في آية العدة
وآية الصابرة (ونسخ السنة بالكتاب) كما تقدم في استقبال بيت المقدس الثابت بالنسخ الفعلية

في حديث الصحيحين بقوله تعالى: **فَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**، والسنة نحو حديث مسلم: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة وقد قيل بجوازها ومثل له بقوله تعالى: كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين (١٦) مع حديث الترمذي وغيره «لاوصية لوارث» واعترض بأنه خبر آحاد وسيأتي أنه لا ينسخ بالتواتر بالأحاديث

فما بعده (قوله في حديث الصحيحين) فإنه صلى الله عليه وسلم استقبله في الصلاة ستة عشر شهرا (قوله فولَّوْا وُجُوهَكُمْ) أي اصرفه شطر المسجد الحرام إلى جهة الكعبة (قوله نحو حديث مسلم) أي فهو ناسخ لمنع الرجال من زيارة القبور تحريعا أو كراهة إلى نديها واختلفوا في زيارة النساء والمرجح عندنا كراهتها (قوله وقد قيل بجوازها) قوله تعالى - وأتوا إليك الذكيتين للناس ما نزل إليهم وما ينطق عن الهوى - وقيل عنقه قوله - قل ما يكون لي أن أبديه من تلقاء نفسي - والنسخ بالسنة بتبدل منه (قوله إذا حضر أحدكم الموت) أي حضره أسبابه وظهرت فيه أماراته وقوله إن ترك خيرا أي ما لا يقوله الوصية للوالدين نائب فاعل وذكره الفصل أول أنه مجازي التأنيث (قوله واعترض بأنه) أي حديث الترمذي أي فيمنع نسخ الآية للذكورة بالحديث للذكور فلا يصح التمثيل به، والجواب ماسيأتي أيضا أن الصحيح جواز نسخ التواتر بالأحاديث لأن عمل النسخ الحكم ودلالة التواتر كالقرآن عليه ظنية (قوله بالسنة) أي آحادا أو متواترة (قوله لأن التخصيص أهون من النسخ) لأن النسخ رفع الحكم بالكافة بخلاف التخصيص مثاله بوصفكم الله في أولادكم مع حديث «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» (قوله لأنه دونه في القوة) إذ الأول قطعي والثاني مظنون فلا يرفع به (قوله كالآحاد) أي فإن دلالته على الحكم ظنية بلا كلام فلم يرفع بالظن إلا ظني ثم قطع بالحكم بقرائن مشاهدة من للنقول عنه أو متواترة نقلت إلينا تواترا فينبغي امتناع النسخ بالأحاديث فيستثنى هذا من ترجيح الجواز أخذنا من التعليل والله أعلم

أنه لا ينسخ بالتواتر بالأحاديث وفي نسخة ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة أي بخلاف تخصيصه بها كما تقدم لأن التخصيص أهون من النسخ (ويجوز نسخ التواتر بالتواتر ونسخ الأحاديث بالأحاديث وبالتواتر ولا يجوز نسخ التواتر) كالقرآن (بالأحاديث) لأنه دونه في القوة والراجح جواز ذلك لأن عمل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالتواتر ظنية كالآحاد.

فصل في التعارض (إذا تعارض نطقان فلا يتأول إماما إن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عامان وجه وخصا من وجه فإن كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما يجمع) بحمل كل منهما على حال مثاله حديث «شر اليهود الذي يشهد قبل أن يستشهد» وحديث «خير اليهود الذي يشهد قبل أن يستشهد» - فحمل الأول على ما إذا كان من له الشهادة علما بها والثاني

فصل في التعارض أي فيما يمسر إليه لدفعه إذا وقع ظاهرا والتعارض تفاعل من عرض يعرض وهو التوارد بين معنيين مختلفين على محل واحد، وحاصله أن يدل كل من الدليلين على جميع ما دل عليه الآخر أو على بعضه (قوله نطقان) أي قولان ظنيان بأن نافي كل منهما الآخر كلياً أو جزئياً (قوله فلا يتأول) أي حالهما من أحد أمور أربعة (قوله عامين) أي متساويين في العموم بأن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر (قوله على حال) أي متغايرة لماحل عليه الآخر وإن أمكن الترجيح بأن وجد مرجح أحدهما على الآخر فالجمع مقدم وهو الأصح لأن فيه عملا بهما (قوله مثاله) أي للذكور من العالمين الذين أمكن الجمع بينهما (قوله حديث الخ) بترك تنوينه لاضافته لما بعده إضافة بيانية أو من إضافة الأعم للأخص وبالتنوين على إبدال ما بعده منه (قوله قبل أن يستشهد) أي تتطلب منه الشهادة (قوله فحمل الأول الخ) هذا الحمل غير صحيح عندنا لعدم قبول شهادة البادر عندنا ولومع عدم علم من له الشهادة بل عليه أن يعلمه ليدعي ويستشهد فيشهد. ثم الأول محمول عندنا على غير شهادة الحسبة والثاني رواه مسلم بين به أن الحديثين للمثل هما مرويان بالحق متفق على معناه: أي بين أهل الحديث (قوله قرني) هم أصحابه صلى الله عليه وسلم والثاني التابعون والثالث تابعوهم (قوله ثم يكون بعدهم الخ) لا يخفى ظهور السياق في ذم القوم للذكورين فيثبت للطالب من الأثرية ولا يرد أن شهادة الزور أقبح وأغلظ لجل هذا على اللبانة (قوله يتوقف) أي وجوبا فيها عن العمل في الورد عن الشارع

على ما إذا لم يكن علما بها والثاني رواه مسلم بلفظ «ألا أخبركم بخير اليهود الذي يأتي بشهادة قبل أن يسألها» والأول متفق على معناه في حديث «خيركم قرني ثم الذين يلونهم إلى قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا» (فإن لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيها إن لم يعلم التاريخ) أي إلى أن يظهر مرجح أحدهما مثاله قوله تعالى

لأنه أحوط (فان علم التاريخ) نسخ (التقديم بالتأخر) كما في آيتي هذه الوعة وآيتي السابقة وقد تضمنت الأربع (وكذلك ان كانا خاصين) أي فان أمكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث انه عليه السلام نوحاً وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرها وحديث انه نوحاً ورش الماء على قدميه وهما في التعليلين رواه النسائي والبيهقي وغيرها فجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد كما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يمتح فان لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم (١٧) التاريخ يتوقف فيما الى ظهور

مرجع لاحدهما مثاله ما جاء أنه عليه السلام سئل عما يعمل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الأزار . رواه أبو دارود وجه انه قال اصنعوا كل شيء الا التمسك أي الوطء روله مسلم . ومن جلسته الوطء فيما فوق الأزار فتعاضيا فخرج بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لانه الأصل في المسكوة وان سلم التاريخ نسخ التقديم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور (وان كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام بالخاص) كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السجدة العشر بمحدثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة كما تقدم (وان كان كل واحد منهما عاماً من وجه وخاص من وجه فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر) ان يمكن ذلك مثله حديث أني دلود وغيره اذا بلغ الماء قلتين فإنه لا يجنب

(قوله لانه أحوط) أي من الحل الذي هو مقتضى الأول إذ العمل به بخلاف العمل بالحل لا احتمال المذنب فيقع فيه . ولما قال حينئذ عثان رضي الله عنه أسهلها آية وهو آية وتوقف في ذلك . لكن الفقهاء وبحسب التحريم بدليل منفصل وهو أن الأصل في الإيضاح التحريم فهو أحوط (قوله فان علم التاريخ) أي وأما إن علم تقارنهما في الورد فغير الناظر بينهما في العمل إن تعذر الجمع بينهما كما هو الغرض وتعذر التاريخ بينهما بأن تساوى من كل وجه (قوله وضوء من لم يمتح) والمقصود التثبيل لا يمكن الجمع فلا ينافي أن الشافعية لا يكتفون بالرش في وضوء التجديد ويمكن تصحيحه بحمل الرش على الفصل الخفيف الذي يشبه الرش أو حمل التعليل على الخفيف يصدق الرش على أعلاهما بالرش على التقديمين وهما في التعليل ويكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يمتح أي لم يمتح حدثاً أكبر أي لم ينجس (قوله ولم يعلم التاريخ) بأن لم يعلم بينهما تقارن ولاتأخر في الورد (قوله الى ظهور مرجع) فان تعذر الترجيح لتساويهما من كل وجه غير بينهما (قوله مثاله) أي مثال عدم إمكان الجمع (قوله ما فوق الأزار) أي من بدنها كبطها وصدرها أي فيجوز الاستمتاع بهذا كله (قوله اصنعوا الخ) أي بلزاة الحائض وهذا الأمر للاباحة (قوله ومن جلته) أي من جهة أولاد الوطء فيما فوق الأزار فالحديث الأول يجوز به (قوله فتعاضيا) أي ولم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ فتتوقف عن العمل بواحد منهما الى ظهور المرجح وهو الاحتياط عند بعض وإضافة الحل عند بعض (قوله لانه الأصل الخ) أي فيستحب عند الشك في التحريم ولما ذكره الشارح من الخلاف سهو منه فان ما فوق الأزار يجوز الاستمتاع به باطلاق العلماء . قال النووي في شرح مسلم بل حكم جماعة كثيرة الاجماع عليه نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فيما تحت الأزار فان الأول يحرمه والثاني يجوز به فخرج بعضهم كالشافعي تحريمه احتياطاً وبعضهم كأي حنيفة حله لانه الأصل في المسكوة كذا في الحاشية (قوله فيما سقت السجدة) هو شامل خمسة أوسق ولما دونها . والمراد من السجدة المطر أو السحاب أو الفلك . وقوله العشر أي يجب اخراجه عشر ما يحصل منه لفقراءه فيقتصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويخرج مادونها عن حكمه (قوله علما من وجه) أي باعتبار التعارض به سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله مثاله) أي مثال كون كل منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه (قوله لا يغلب) أي أولطعمه أولونه على نظيره من صفات الماء فالواو في الحديث بمعنى أو (قوله حتى يحكم) بالرفع على أن حتى ابتدائية والنصب بأن مقترنة بعدها وكذا يقال في الثاني (قوله فان لم يكن تخصيص الخ) أي بان لم يندفع التعارض بينهما به احتياج في العمل بأحدهما فيما تعاضيا فيه الى الترجيح بينهما سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر (قوله من قبل دينه الخ) بأن انتقل عنه الى الكفر والمراد من الدين الاسلام ويمكن إرادة الأسماء فيدخل فيه يهودي نصراني والعكس فإنه لا يقبل منه إلا الاسلام (قوله فاقترانه) أي

(٣ - وقات)

مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء الا يغلب على ريحه وطعمه ولونه فالأول خاص بالقلتين عام في التغير وغيره والثاني خاص في التغير عام في القلتين ومادونها تخص عموم الأزار بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القلتين ينجس بالتغير وتخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن مادون القلتين ينجس وإن لم يتغير فان لم يمكن تخصيص

الصحیحین أنه **صلى الله عليه وسلم** نهى عن قتل النساء فالأول علم في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني علم بالنساء عام بالمرءات والمرقات فتعارض في المرتبة (١٨) هل قتل أم لا والراجح أنها تقتل (وأما الإجماع فهو اتفاق علماء أهل العصر على)

حكم (الحادثة) فلا يعتبر وفاق اليوم لهم (وهي بالعلماء الفقهاء) فلا يعتبر موافقة الأصوليين لهم (زعمى بالحادثة الحادثة الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف الفتوى مثلا فاجتمع فيها علماء اللغة (والإجماع هذه الامة حجة دون غيرها قوله **صلى الله عليه وسلم** لا يستعمل أمي على ضلالة) ورواه الترمذي وغيره (والشرع ورد صفة هذه الامة) لهذا الحديث ونحوه (والإجماع حجة على العصر الثاني) ومن بعده (دلى أى عصر كان) من غير الصحابة ومن بعدهم (ولا يشترط في حجة اقراض العصر) بأن يموت أهله على الصحيح لكون أهل أدلة الحجة عنه وقيل يشترط لجواز أن يطرأ بعضهم بأغلاف اجتهاده فيرجع عنه وأجيب بأنه لا يجوز له الرجوع بإجماعهم عليه (فان قلنا ان اقراض العصر شرط يعتبر) في انعقاد الإجماع (قول من ولد في حياتهم وتفتت) وصار من أهل الاجتهاد) ولهم على هذا

بعد استنباط وجوبه ان لم يقب (قوله والراجح أنها تقتل) أى عملا بالحديث الاول وترجيحاه والقرينة على ذلك ان المقصود بالهي حفظ حق الفاتحين في الاول على عمومهم ونسب الثاني بالحرييات وتحصل أن المرتبة تقتل قياسا لقتلها بالكره بعد الإيمان على قتلها بالزنا بعد الإحصان (قوله وأما الإجماع) يطلق في اللغة على معنيين أحدهما العزم والثاني الاتفاق فعلى الاول يصح المطالبة على الواحد بخلاف الثاني لان الاتفاق لا يستند للاتمعد (قوله فهو اتفاق الخ) أى اصطلاحا والمراد من اتفاقهم اشتراكهم في اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أوقرهم من هذه الامور أو بعضها الحادثة أى الخصلة التي من شأنها أن تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرها (قوله العزم) هم غير العلماء وعمله بعضهم بأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد فلا عبرة بقولهم كالصبي والمجنون (قوله الفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أى للنسبة إلى الشرع لأخذ حكمها منه ولو بطريق التماس (قوله فيها) أى في شأنها وبسيدها أو عليها أى على حكمها وقد يبحث في كلامه بأنه يقتضى به ادالم يوجد إلا ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ماذا كانوا ألفا وأججوا الا واحدا فله لا يجتبر (قوله حجة) أى فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة في حق أحد من هذه الامة ، وقيل انه حجة شاء على أن شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) أى باطل والمعنى أنه لا يقع اجتماعهم على الباطل لاحمدا ولا خطأ فني الصلاة عن اجتماعهم مستزم أنه حق فيكون حجة ، واصافة الامة اليه شعر بأخراج غيرهم عن هذا الحكم ، والشرع أى ما جاء به **صلى الله عليه وسلم** . وقوله ورد بصفة هذه الامة أى عن الاجتهاد على باطل أى دلل على ذلك والمراد بها من يحتج بأقائهم (قوله على العصر الثاني) أى على أمه والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ به وامتناع مخالفته واعلم أنه لا ينقد إجماع الابد وقائه **صلى الله عليه وسلم** (قوله ولا يشترط في حجة) أى في كونه حجة ، وقوله اقراض العصر أى عصر الاجماع (قوله وأجيب الخ) عبارة في شرح جمع الجوامع ، وأجيب بمنع جواز الرجوع عنه للإجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على أنه جواب الشرط أو بالرفع على أنه دليل الجواب عند سيبويه أو نفي الجواب على اضطرار الفاء عند الكوفيين أو على اضرائش (قوله وصار من أهل الاجتهاد) أى فان خالف لم ينعقد إجماعهم على هذا القول (قوله ولهم أن يرجعوا الخ) أى لعدم استقرار الإجماع (قوله وانتشار ذلك القول والفعل) أى بحيث بلغ الباقيين ومضى زمن يتمكنون فيه عادة من النظر (قوله وسكوت الباقيين عليه) بأن لم ينكروه ولا ظهرت أمارة الرضا أو السخط منهم وخرج قيد الانتشار وما بعده ماذا لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقيين أو بلغهم ولم يمض الزمن المذكور فليس بإجماع وما ظهرت أمارة الرضا فهو إجماع قطعا أو أمارة السخط فليس بإجماع قطعا (قوله ويسمى ذلك بالإجماع السكوتي) واختيار البيضاوي أنه ليس بإجماع ولا حجة واختاره القاضي وقوله عن الشافعي وقيل أنه آخر أقواله ، وأما استدلال الشافعي رضي الله عنه في مسائل بالإجماع السكوتي فأجيب عنه بأن تلك المسائل ظهرت من الساكتين فيها قرينة الرضا فليست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أى وكذا قول الأكثر (قوله على غيره) أى لامن علماء الصحابة ولادن علماء غيرهم (قوله على القول الجديد) هو ما أنه الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بمصر وعمله فيما يقال من قبل الرأي

حكم (الحادثة) فلا يعتبر وفاق اليوم لهم (وهي بالعلماء الفقهاء) فلا يعتبر موافقة الأصوليين لهم (زعمى بالحادثة الحادثة الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف الفتوى مثلا فاجتمع فيها علماء اللغة (والإجماع هذه الامة حجة دون غيرها قوله **صلى الله عليه وسلم** لا يستعمل أمي على ضلالة) ورواه الترمذي وغيره (والشرع ورد صفة هذه الامة) لهذا الحديث ونحوه (والإجماع حجة على العصر الثاني) ومن بعده (دلى أى عصر كان) من غير الصحابة ومن بعدهم (ولا يشترط في حجة اقراض العصر) بأن يموت أهله على الصحيح لكون أهل أدلة الحجة عنه وقيل يشترط لجواز أن يطرأ بعضهم بأغلاف اجتهاده فيرجع عنه وأجيب بأنه لا يجوز له الرجوع بإجماعهم عليه (فان قلنا ان اقراض العصر شرط يعتبر) في انعقاد الإجماع (قول من ولد في حياتهم وتفتت) وصار من أهل الاجتهاد) ولهم على هذا

القول (أن يرجعوا عن ذلك الحكم) الذي أدى اجتهادهم اليه (والإجماع يصح بقولهم وبعلمهم) وأما كأن يقولوا بجواز شره أو فعلوه فيدل فبهم على جوازه لعدمهم كاتقلم (و بقوله البعض وبطل البعض وانتشار ذلك القول أو الغناء) سكونه بالعادة عليه ، ب ذلك بالإجماع السكوتي ، (قول الواحد من الصحابة) له حجة ما غده ، فالأمة بالحادثة

فاظهر مايدخله الصدق والكذب لاحتاله لما من حيث أنه خير كقولك قام زيد بمحمل أن يكون صدقاً وأن يكون كذباً وقد يقطع بصدقه أو كذبه لأمر خارجي لادانته . فلاول تكبر الله والثاني كقولك الضتان يجتمعان (والخبر ينقسم الى آحاد ومتواتر فالتواتر ما يوجب العلم وهو أن يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب عن مثلهن وهذا الى أن ينتهي الى الخبر عنه فيكون في الأصل عن مشاهدة أوسع لاعتناء كالأخبار عن مشاهدة مكة أوسع خبر الله تعالى من النبي ﷺ بخلاف الاحبار عن مجتهد فيه كالخبر الفلاسفة بقسم العالم (والآحاد) وهو مقابل التواتر (وهو الذي يوجب العلم ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه وينقسم قسمين الى صحيح ومستند . فالسند ما اتصل بإسناده) بأن صرح بروايته كلهم (والمرسل ما لم يصل إسناده) بأن أسقط بعض روايته (فإن كان من

وأما غيره فهو حجة إذ هو في محل الرفوع كقول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا أو رخص في كذا وموافقة الإمام الشافعي رضي الله عنه لزيد بن ثابت في الفرائض ليس تقليداً له بل لميل قلمه من فوائده اجتهاده وهومعنى قول الرابح : لاسيا وقد نهى الشافعي * (قوله اعتمدتم) أي كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة والام يمكن للمقتدى به مهتدياً (قوله وأوجب بضعه) أي ضعف هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لاجتماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضاً ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الإنكار على من خالاه منهم (قوله وأما الاخبار) أي بيانها شرحاً وحكما (قوله فاظهر) أي الذي هو مفرد الاخبار واختاره لأن التصريف للحقيقة للدلول عليها بالفرد (قوله مايدخله الصدق) هو مطابقة حكمه المقوم منه الواقع والكذب عكسه (قوله أن يكون صدقاً) أي ذا صدق وذا كذب أو صادقا وكذباً (قوله ومتواتر) مأخوذ من التواتر وهو تتابع أمور واحداً بعد واحد بقية ومن ثم أرسلنا رسلنا نقرى (قوله فالتواتر) بداهة على عكس التقسيم لطول الكلام على الآحاد (قوله ما يوجب العلم) أي خبر من شأنه يوجب بنفسه إيجاباً غالياً العلم أي حصول العلم بصدق مضمونه فخرج بقولهم بنفسه ما يوجب به بواسطة القرائن تكبر ملك أخير بموت ولله مشرف على الموت وانضم اليه قرائن الصراخ وخروج الحشرات على حالة منكورة غير معتادة فانا قطع صحة ذلك الخبر ونعلم به موت الولد (قوله وهو أن يروي جملة) أي التواتر وما يوجب العلم أي حاله ابن يروي أد ذو أن يروي جماعة ولو فسلاً أو كلفاً وأرقاء . وإنا ولوصيناك عزيزين وأقل الجماعة المذكورة حجة لا أثر بصحة على الراجح لعدم إيجاب خبرهم العلم لاحتياجهم الى التزكية فيما لو شهدوا بأمرنا (قوله وهكذا) وفي الكلام بحث وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان الخبرون طبقة واحدة وأطبقت قطع مع أنه لا شبهة أن ذلك من التواتر وكأنه بجي الأمر على الغالب (قوله يكون في الأصل) أي في أول مراتبه وهو طبقته الأولى ناشتاً عن مشاهدة أوسع (قوله لاعتناء كالأخبار) أي يجوز الغلط فيه (قوله كالأخبار عن مشاهدة مكة) أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة مكة الخ (قوله أوسع) أي وكأخبره ﷺ عن الله الحاصل عن سماع الخ (قوله يقدم العالم) أي فليس هذا من التواتر يجوز الغلط فيه لأنه عن اجتهاد (قوله يوجب العمل) أي بمضمونه وهو الذي لم تبلغ روايته عدد للتواتر واحداً أو أكثر . وشرطه تداله روايته فلا يجب العمل بخبر الناسق والجهول وانما يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنية وأوجب العمل لقوله تعالى فلا تفرق من كل فرقة منهم طائفة الخ والفرقة الثلاثة فأكثر الثلاثة والطائفة منها يصح أن تكون واحداً أو اثنين وأيضاً كان ﷺ يبعث الآحاد الى القبائل والنواحي لتبليغ لأحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمات المحرمات ليعتقدوا ذلك ويلتزموا العمل به (قوله ما اتصل بإسناده) الاستناد في اللغة ضم أحد الشئيين الى الآخر ثم استعمل في المعاني يقال أسند فلان خبراً الى فلان إذا مزاه اليه أو تلقاه عنه وهو الطريق الى الموصلة الى السمع . ولكن هو غاية ما ينبغي اليه الاستناد من الكلام قال الحاكم السند ما رواه الحديث من شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصل الى رسول الله ﷺ (قوله بعض روايته) واحداً كان أو أكثر من أي عمل كان وقال جماعة من محدثي ن لا يسي مسنداً إلا أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ ولما قال في البيهقي * وصرح منه الصحابي سقط * وسما الساقط منه اثنان فأكثر على التوالي من أي موضع كان معضلاً ولذا قالها * والمفضل الساقط منه اثنان * (قوله فإن كان) أي المرسل (قوله غير الصحابة) بأن كان لمسل به غير صحابي (قوله مجرحاً) أي متصلاً بما يغفل بعدالته

(الاميراسيل سعيد بن السب) من التابعين رضى الله عنه أسقط الصحابي وعزاهما للنبي ﷺ فهي حجة (فانها فقتت) أى
فقتت عنها (فوجلت مسانيد) (٢٠) أى رواها له (الصحابي) التى أسقطه عن النبي ﷺ وهو فى الغالب

صوره أبو زوجته أبو
هريرة رضى الله عنه أما
مراسيل الصحابة بأن
يروى صحابي عن صحابي
عن النبي ﷺ ثم يسقط
الثاني حجة لأن الصحابة
كلهم عدول (والمنفعة)
بأن يقال حدثنا فلان
عن فلان الى آخره
(فقد دخل على الاسد)
أى على حكمه فيكون
الحديث المروى بها في
حكم للسند لاقى حكم
المرسل لاتصال سنده في
الظاهر (واذا قرأ الشيخ)
وغيره يسمعه (يجوز
لراوى أن يقول حدثني
أنا وأخبرني وإن قرأ هو
على الشيخ فيقول
أخبرني ولا يقول حدثني)
لأنه لم يحدّثهم من
أجل حديثي وعليه عرف
أهل الحديث لأن القصد
الاصلاح بالرواية عن
الشيخ (وان أجزم الشيخ
من غير رواية فيقول
أخبرني وأخبرني اجزاة
بـ وأما القياس فهو ردة
الفرع الى الأصل بـ
تجمعهما في الحكم)
كقياس الأوز على البر
في الرابا بجامع العلم (وهو
ينقسم الى ثلاثة أقسام
الى قياس علة وقياس دلالة

(قوله ابن المسيب) يفتح الياء وكسرهما (قوله من التابعين) جمع تابع بمعنى التابعي وهو من لقي
الصحابي بشرط طول الاجتماع بخلاف الصحابي فانه من اجتمع بالرسول ولو لحظة (قوله عن
النبي) متعلق برواه أى والصحابي عدل واسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أى ذلك الصحابي
الذى رواها له (قوله أبو زوجته) أى لازوج بنته فان الصهر يطلق على كل منها (قوله أما
مراسيل الصحابة الخ) الحاصل أن المرسل لا يحتاج به الا اذا تأكد بقول صحابي أو فقتت
أكثر أهل العلم أو كان من مراسيل الصحابة وكذا اذا أسنده غير المرسل وكذا اذا عرف من
حال الراوى الذى أرسله أنه لا يرسل إلا عن يقبل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب نص عليه
الشافعي رضى الله عنه وزاد بعضهم القياس وأن ينقش من غير تكبير أو ينقسم اليه عمل أهل
المصر به (قوله ثم يسقط الثاني) وهو الواسطة بينه وبين النبي ﷺ (قوله كلهم عدول) أى فلا
يبعث عن عدالتهم في رواية ولا شهادة فيكون الساقط عدلا واسقاط العدل كذكره وأما سماع
الصحابي من تابعي فنادر (قوله والمنفعة) هي مصدر عن الحديث يمنع اذا رواه بلفظ عن
فلان أى على حكمه وهو قبوله والعمل به (قوله لاقى حكم المرسل) من رده وعدم العمل به
(قوله في الظاهر) شرط أن يكون المعنى غير مدلس وأن يمكن لقاء بعض المعنيين بضارفي
اشتراط ثبوت اللقاء خلاف (قوله واذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وغيره
يسمعه) أى ولومن وراء حجاب حيث عرف صوته (قوله حدثني الخ) أو حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا
أو سمعت فلانا يقول أو قال فلانا فلان أو ذكرنا فلان لافرق بين أن يأذن السامع في رواية المسموع
أو يمنعها بنحو لا يروى أو رجعت عن أخبارك وهو كذلك نعم إن أسند المنع الى نحو خطأ
منه فيما حدث به أو شك فيه امتنع الرواية عنه (قوله وان قرأ هو على الشيخ) أى من كتاب
أو حفظ وهو يسمعه سواء حفظ الشيخ ماقرأ عليه أولا (قوله فيقول أخبرني) وان لم يقيده
بنحو قوله قراءة عليه أو بقرائتي عليه (قوله ولا يقول) أى لا يجوز له اصطلاحا أى لا ينبغي أن
يقول حدثني وقد استشهد بعضهم للترقية بينهما بأنه لو قال لعبيده من أخبرني بكذا فهو حـ
ولأنه له فأخبره بذلك بعضهم بكتاب أو رسول أو كلام عتق بخلاف ما لو قال من حدثني كذا
فانه لا يلتقي الا ان شافيه بالكلام (قوله وان اجزاة) ولومع النزلة والاجازة معها أعلى مرتبة من
الاجازة المجردة منها وهي أنواع أعلاها اجازة التلخيص نحو أجزأت من عاصرتي رواية جميع مروياتي
(قوله وأما القياس) أى الذى هو من أصول الفقه (قوله فهو ردة الفرع الى الأصل) أى إلحاقه به
وهذا معناه اصطلاحا . وأما لفظة فهو تقدير الشئ بأخر ليعلم المساواة بينهما تقول قسمت الثوب
بالفرع أى قفرت به بـ وأركانه أربعة الأصل والفرع وحكم الأصل وعلّة حكم الأصل (قوله بـ)
أى بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك في الحكم (قوله تجمعهما) أى الأصل والفرع
أى تدل على اجتماعهما في الحكم المعطوف للأصل (قوله كقياس الارز الخ) ويقول أيضا التبدد
حرام كائنا لالسكر (قوله فيه) حال من العلة (قوله موجبة للحكم) أى مقتضية اقتضاء تاما
لثبوت مثل حكم الأصل للفرع (قوله عقلا) أى في نظر العقل وقوله تخلفه عنها بأن توجد هي
في الفرع ولا يثبت هو له (قوله بأحد النظرين) أى بثبوت الحكم في أحد النظرين أى الشيتين
المشاركين في الأوصاف على نيونه في النظر الآخر (قوله وهو) أى الاستدلال المذكور أى المراد

وقياس شبه فقياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم بحيث لا يحسن عقلا تخلفه عنها كقياس الشرب على

الحكم ولا تكون موجبة الحكم) كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجماع أنه مال تام ويجوز أن يقال لا يجب في مال الصبي كما قاله أبو حنيفة فيه (وقياس النسيب هو القدر للرد بين أصليين فيلحق (٢١) بأكثرهما شياً) كما في البعد

إذا أنشأ فانه مردد في الضمان بين الانسان الحر من حيث انه أدى وبين البهيمة من حيث انه مال وهو بالمال أكثرهما شياً الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتضمن نيزاؤه بما نقص من قيمته (ومن شرط الفرع أن يكون مناسباً للأصل) فما يجمع به بينهما للحكم أي أن يجمع بينهما بناسب الحكم (ومن شرط الأصل أن يكون ثابتاً بدليل) تنفق عليه بين الصميين) ليسكون القياس حجة على الخصم فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الأصل دليل يقول به القياس (ومن شرط العلة أن تطرد في معالوماتها فلا تتناقض لفظاً ولا معنى) لغير انتقض لفظاً بأن صدقت الأوصاف الصبر بها عنها في صورة بدون الحكم أو معنى بأن وجد المعنى الملل به في صورة بدون الحكم فسد القياس الأول كان يقال في القتل بالثقل انه قتل عمه عدوان فيجب به القصاص كالقتل بالحد فقتل ذلك يقتل الوالد وله فانه لا يجب به قصاص والثاني كأن يقتل نجس

به (قوله موجبة الحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء ثبات ثبوت الحكم الفرع بحيث يقبح عقلاً تخلفه منها بل تكون بحيث لا يقبح ذلك قرب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يشمل الصبية (قوله ويجوز أن يقال) أي من غير استصحاب في نظر العقل حينئذ يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي والضيف فيه بخلاف البالغ (قوله اذا أنشأ) بالنسبة للمفعول أي قتل (قوله من حيث انه أدى) أي ومقتضى ذلك أن لا يزداد فيه على الدية وقوله من حيث انه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدية (قوله وهو بالمال أكثرهما شياً) فألحق بالمال في ضامه بقيمته بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله بما نقص من قيمته) أي ان لم يكن لها أرض مقدرة من حر فان كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالبهيمة أكثرهما شياً (قوله أي أن يجمع بينهما بناسب) أي لابد أن تكون علتها مماثلة لعلة الأصل إما في عينها كقياس النسيب على الحر بجماع الاسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الأطراف على القصاص في النفس بجماع الجنابة (قوله الحكم) متعلق بيجمع أي لأجل إثبات حكم الأصل للفرع وكأن وجب ذكرها في الشرط مع قوله السابق بجماعهما في الحكم علم لفرضية ذلك في الشرطية لاحتال الإرادة تعريف بعض الأنواع (قوله أن يكون ثابتاً) أي يكون حكمه الذي يراد إثباته الفرع (قوله بين الصميين) أي للتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن خصم) أي يراد الاحتجاج عليه بأن أريد مجرد إثبات الحكم في الفرع (قوله يقول به القياس) أي يعتقد من حيث صحة الإثبات به أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من حيث صحة الإلحاق بواسطتها (قوله في معالوماتها) وهي الأحكام المللة بها وانما جمع المألوف مع اتحادها في نفسه لتعدد تعدد محال (قوله فلانتقض) تفريع على الأطراف وقوله لفظاً ولا معنى يميزان محمولان على الفاعل والمقتول أن يقول لاحاجة لاعتبار انتفاء الانتقاض لفظاً للاستغناء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لأنه شمله بل لو اقتصر على قوله فلانتقض لكان كافياً وكأنه أراد الإيضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله الأول) أي الانتقاض لفظاً (قوله بالثقل) أي الثقل الثقيل وهو ما يقتل مثله بحجر والخشب (قوله الوالد وله) أي الأصل وإن علا والفرع وإن سفل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الأوصاف للمبر بها من العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الألفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضاً على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى الملل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله ومن شرط الحكم الخ) أي حكم الأصل من حيث صحة الإلحاق فيه سبب علته (قوله ان وجدت وجد الخ) خرج ما إذا لم تكن كذلك بأن وجدت وبدونه أو وجد هو وبدونه في صورة أو صور (قوله بمناسبة) أي يسبب أن بينهما مناسبة تقتضي ارتباطاً بينهما واجتماعاً في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها له (قوله وأما الخطر والاباحة) أي فقد اختلف فيها هو الأصل فيها بعد البعثة (قوله فن الناس) أي العلماء فانهم هم الناس (قوله أن الأشياء) المراد منها ما يشمل الأقوال والأفعال وغيرها (قوله الاما بآبحة الشرعية) أي دلت على اباحتها ويفني أن يراد الاباحة هنا الجواز بالمعنى الشامل للوجوب والنسب والكرامة

الزكاة في المواشي لعدم حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجوده في الجوهر ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم أن يكون مثل العلة في الشيء والاثبات) أي تأييدها في ذلك ان وجدت وجد وان انتفت انتفى (والعلة هي الجالبة للحكم) بمناسبتها له (والحكم هو المطلوب

فإن لم يوجد في الشريعة ما يدل على الإباحة فيستحكم بالأصل وهو الحظر ومن الناس من يقول بحدته وهو أن الأصل في الأشياء بعد البينة أنها على (الإباحة) إلا ما حظره الشرع) والصحيح التفصيل وهو أن الحظر على التحريم والنافع على الحل ما قبل البينة فلا حكم بتعلق بأحد (٢٢) لاتقاء الرسول للموصل إليه (ومعنى استحباب الحال) الذي يحتاج به كما سيأتي

(أن يستصحب الأصل) أي العلم الأصلي (عند عدم الدليل الشرعي) بأن لم يجده المجتهد بعد البحث الشديد عنه بقدر الطاقة كان لم يجده دليلا على وجوب صوم رجب فيقول لا يجب باستصحاب الحال أي العلم الأصلي وهو حجة جزماء أما الاستصحاب المشهور الذي هو ثبت أمر في الزمن الثاني لثبوت في الأول فحجة عندنا دون الخفية فلا زكاة عندنا في عشرين دينارا ناقصة فروج رواج الكاملة بالاستصحاب (وأما الأدلة) فيقدم الجلي منها على الخفي (وذلك كالظاهر والمؤول فيقدم اللفظ في المعنى الحقيقي على معناه المجازي) (والموجب للعلم هي الموجب للظن) وذلك كالتواتر والآحاد فيقدم الأول إلا أن يكون علما فيخص الثاني كما تقدم من تخصيص الكتاب بالسنة (والنطق) من كتاب وسنة (على

(قوله فيستحكم) بمعنى يحكم فيه فالسكن للتأكيد أو يطلب من النفس التمسك فيه فهي لطلب وهذه العبارة تأكيد وإيضاح لما قبلها (قوله إلا ما حظره الشرع) أي دل على أنه محظور أي حرم (قوله المضار) جمع مضرة وهو ما يضر ويؤلم (قوله ما قبل البينة) أي تبليغ النبي ﷺ الشريعة إلى الخلق وهو الظاهر إذ ما بين وصولها إليه وقبل تبليغها كما قبل وصولها إليه (قوله فلا حكم) أصليا أو فرعيا كما هو المنقول عن الأشاعرة وجمع من غيرهم ولهذا قال المصنف في شرح مسلم إن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو في النار (قوله الموصل إليه) أي الحكم ويلزم من اتقاء الرسول اتقاء ثوب الثواب والعقاب لقوله تعالى وما كنا معذبين أي ولا مثنين حتى نبعث رسولا (قوله وهو حجة جزماء) وفيه أن بعضهم حكم الخلاف فيه للشارح وإنما يلتفت إليه لأن تعارضهم تناهيه (قوله المشهور) أي المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق ولثبوت في الزمن الأول أي وهو ما قبل ذلك الزمن (قوله روج الخ) أي بأن يرغب فيها بقسمة الكاملة (قوله بالاستصحاب) أي لعدم وجوب الزكاة فيها في عهد النبي ﷺ وسبق الاستصحاب للطلب ، ومعناه أن الناظر يطلب الآن بحجة ما مضى وأما عكس الاستصحاب المشهور وهو ثبت الأمر في الأول لثبوت في الثاني فاستصحاب مقول كأن يقال في المكالم للموجود الآن كان على عهده ﷺ باستصحاب الحال في الماضي قال السبكي ولم يقل الأصحاب به إلا في مسألة واحدة تركتها خوف الإطالة (قوله وأما الأدلة) أي ترتيبها (قوله فيقدم الجلي الخ) أي عند اجتماعها وتنافي مدلولاتها (قوله على الخفي) أي بالنسبة للآخر وإن كان جليا في نفسه (قوله والمؤول) أي المضمول على معناه المرجوح من غير دليل (قوله على معناه المجزئ) أي وعلى مجموع المعنيين لأنه باعتبار ذلك مادل فإن دل عليه دليل انعكس الأمر (قوله من تخصيص الكتاب بالسنة) مثاله بوضعكم الله في أولادكم الخ فإنه يخص بقوله في الحديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله والنطق) أي وتقدم النطق وهو قول الله وقول رسول الله ﷺ (قوله من كتاب وسنة) أي متواترة أو آحاد (قوله والقياس الجلي) وهو احتمال الفارق فيه ضعيفا كقياس العبياء على العوراء في المنع من التضحية وإن احتمل الفرق بأن العبياء رُشد إلى المرحى الجيد فقتلن والعوراء توكل إلى نفسها وهي ناقصة البصر فلا تدعى فيكون العور مظنة المزال لضعفه (قوله وذلك كقياس الله الخ) يعني أنه إذا تردد الفرع بين ثلاثة أحوال أحدها علة موجبة للحكم الخفي به ولو كان أكثر شبا بغيره أو كان له نظير على قياس الشبه بل وعلى قياس الدلالة (قوله أي يعمل به) أي بأن يعتقد (قوله ومن شرط المعنى) أي شرطه الحقيقي له أي الذي لا يكون صالحا للافتاء إلا به (قوله وهو المجتهد) أي المطلق المنصرف إليه الاسم عند الإطلاق (قوله خلافا ومذهباً) هنا منصوبان على نزع الخافض والتقدير من مخالفت مذهب إمامه ومذهب لأمته (قوله أي بمسائل الفقه) أي بالمسائل التي هي الفقه (قوله وقواعده الخ) هو بدل مما قبله والمراد أنه عالم بجملة يمكن من العلم بها من استخراج ما يرد عليه إذ لا يتصور العلم بجميعها

القياس) إلا أن يكون النطق علما فيخص بالقياس كما تقدم (والقياس الجلي على الخفي) وذلك كقياس العلة

على قياس الشبه (فإن وجد في النطق) من كتاب أو سنة (ما يثير الأول) أي العلم الأصلي الذي يبرر عن استصحابه باستصحاب الحال فواضح أنه يعمل بالنطق (والأ) أي وإن لم يوجد ذلك (فيستصحب الحال) أي العلم الأصلي أي يعمل به (ومن شرط

لنذهب إلى قولهم ولا يتحقق بأن يحدث قولاً آخر لاستلزام اتفاق من قبله بمقتضاهم إليه على فيه (وأن يكون كمال الآلة في الاجتهاد عارفاً بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال (٢٣) الراوي) للاخبار ليأخذ برواية

المقبول منهم دون المبرورح
(وتفسير الآيات الواردة في
الأحكام والايخبار الواردة
فيها) ليوافق ذلك في
جهاده ولا يخالفه وما
ذكره من قوله عارفاً الخ
من جهة أهله الاجتهاد
ومنها معرفته بقواعد
الأصول وغير ذلك (ومن
شرط المستفتي أن يكون
من أهل التقليد فيقلد
المفتي في الفتيا) فإن لم يكن
الشخص من أهل التقليد
بأن كان من أهل الاجتهاد
فليس له أن يستفتي كما قال
(وليس للعالم) أي المجتهد
(أن يقلد) لمكتسب من
الاجتهاد (والاقتداء بقول
قول القائل بلا حجة)
يذكرها (فعل هذا قبول
قول النبي ﷺ) فيها
ذكره من الأحكام (يسمى
تقليداً ومنهم من قال
التقليد قبول قول القائل
وأنت لا تدري من أين
قال) أي لا تعلم مأخذه في
ذلك (فإن قلنا أن النبي
ﷺ كان يقول بالقياس)
بأن يجتهد (فيجوز أن
يسمى قبول قوله تقليداً)
لاحتمال أن يكون عن
اجتهاد. وإن قلنا أنه

لأنها لا تنقضي بتوارد الأزمان (قوله منه) أي الخلاف أي من أقواله بأن لا يخرج عنه (قوله
كامل الآلة) المراد أن تكون آلات الاجتهاد بكاملها حاصلة عنده ولا يشترط أن يبلغ في النحو
والفقه الدرجة العليا بل يكفي بأوجه فيها الدرجة الوسطى وهو ما يحتاج إليه منها في استنباط الأحكام
(قوله ومعرفة الرجال) ويكفي في زماننا الرجوع إلى أهل الحديث كالإمام أحمد والبخاري ومسلم
وغيرهم فيعتمد عليهم في التعديل والتجريح (قوله بقواعد الأصول) أي أصول الفقه وأصول
الدين (قوله وغير ذلك) كمعرفة مواقع الاجتماع بحيث يعرف أن ما أدى إليه اجتهاده ليس
مخالفاً للاجتماع ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وشرط التواتر والصحيح والضعيف
قوله ومن شرط المستفتي) أي من يطلب الفتيا من غيره وبسوغه العمل شيئاً غيره (قوله من
هل التقليد) بأن يكون من أهل الاجتهاد قدره على الترجيح أولاً لكنه لم يبلغ منصب الاجتهاد
(قوله فيقلد المعنى الخ) أي العمل بالمعالم أهلية وعدالته أو مظنونهما وكذا ضرب العدل إذا علم
القرآن صدقه أو اعتقده فيما يظهر، وحكي في جمع الجوامع قولاً بجواز افتاء المقلد وإن لم يقدر
على الترجيح لأنه ناقل لما يفتي به عن إمامه وإن لم يصرح بنقله منه. قال الشارح في شرحه
وهذا الواقع في الأعصار المتأخر: (قوله وليس للعالم الخ) أي يحرم عليه ذلك وإن كان قاضياً
وإن كان غيره أعلم منه وإن صاق الوقت عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل المبني عليه
لمكتسب من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الأصل مع إمكانه إلى بدله (قوله
يقول قول القائل) أي اعتقاده مع العمل به أولاً ومنه قبول العالم قول المفتي والقاضي قول
الشهود وقبول خبر الواحد وخرج قوله بلا حجة ما إذا ذكرها للتأمل للاستلزام منها والافهم
ذكرها والمراد بالقول الرأي والاعتقاد وهو مجاز مشهور يدخل الحدود فدخل في ذلك ما إذا
اعتقدت فعل الخبر من غير أن تعرف دليلاً (قوله بأن يجتهد) تفسير للراد من القياس ويؤيده
تعبير البرهان بالاجتهاد بدل القياس (قوله فإن قال الخ) هذا هو الراجح وعليه فالصواب أنه
يحتاط فيه فتزيتها لمنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد (قوله أن هو) أي ما المنطوق به ﷺ
لا شيء فهو يدل على أن جميع ما يصدر عنه عليه الصلاة والسلام ناشئ من الوحي وإما قوله
ﷺ يجتهد ومعنى الآية حينئذ وما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن لا الوحي يوحى (قوله
بذل الوسع) أي المقدور أي صرفه في النظر في الأدلة وقوله بأوجه الغرض أي لأجل الوصول إليه
ودوله المقصود صفة كاشفة للغرض وقوله عن العلم بيان للغرض المقصود على أن المراد بالعلم هو علم
الحكم المذكور وقوله ليحصل له أي ليحصل ذلك الغرض لذلك البذل (قوله أن كان كامل
الآلة) وهو المجتهد المطلق وظاهره أن غيره من النوعين السابقين كوفي في ذلك وإنما اقتصر
لمستف على ذلك لأن كلامه فيه وعلى كل فلا وسبق قوله أن كان كامل الآلة لكان أولى أم من
لحاشية (قوله فأصاب) بأن وافق ما أداه اجتهاده إليه ما هو الحكم في الواقع (قوله أجزان) أي
نصيبان من الثواب يعلمهما أنه كيسة وكيفية (قوله وأصاب) اعترض بأن الإصابة ليست من
صنعه فكيف يشاب عليها، وأجاب السبكي بأنه قد يشاب على ما ليس من صنعه إذا كان من آثار
صنعه ثم يجوز أن يكون الأمر الثاني على كونه سنة سنة يقتدى بها من يقبه (قوله فلا أجر
واحد) ولا إثم عليه بسبب خطئه إلا إن قصر في اجتهاده بأن لم يبذل وسعه فلا أجر وهو آثم

لا يجتهد وإنما يقول عن رضى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا رضى يوحى فلا يسمى قبول قوله تقليداً لاستناده إلى الوحي (وأما
الاجتهاد فهو بذل الوسع في بأوجه الغرض) المقصود من العلم ليحصل له (فالمجتهد أن كان كامل الآلة في الاجتهاد) كما تقدم (فإن
اجتهد بالفقه وأصاب فلا أجر) إذا اجتهد وأصابه (فلا) اجتهد فما أخطأ (أجر) واحد عا. اجتهداه وسأه، ذلك

(قوله ومنهم) أي الأصوليين كالأشعري والباقلاني (قوله عليه) فالظاهر أن له أجراً
 (قوله الكلامية) أي المنسوبة إلى الفقيه المسمى بالكلام (قوله أي العقائد) أي المعتقدات أي المطالب
 اعتقادها (قوله بالتثليث) أي كون الألة : ثلاثة الله والمسيح وروحهم بشهادة قوله أ أنت قلت
 للناس اتخذوني رأي إليهم من دون الله . قوله النور والظلمة) يعني أنهم قديمان عندهم وامتزجا
 فتولد من امتزاجهما العالم (قوله والمعاد في الآخرة) أي عود الجسم بأن يبعث الله الموتي من
 القبور ويرد الروح إليها وفي الحديث يحشر الناس عراة غلام فرم يزد في أجساد أهل الجنة لتتوفر
 عليهم اللذات وفي أجساد أهل النار قسطنطين للعقوبات ، وورد أن سنن الكفار كأشد (قوله والملاحدين)
 من الإلحاد وهو الميل عن الاستقامة (قوله وخلفه) هو بالنصب عطف على صفاته (قوله وغير ذلك)
 هو بالنصب أيضاً وفي رأي فقههم غير ذلك مما أثبت أصل ككون ارتكاب الكبيرة لا يزيل الإيمان
 فإن المعتزلة نقوا ذلك وقالوا بل يزيله بمعنى أنه واسطة بين الإيمان والكفر (قوله ودليل من قال
 الخ) وهم الجمهور (قوله ليس كل مجتهد في الفروع مصيباً) بل قد وقد كما علم مما تقدم (قوله
 وأصاب) أي باجتهاده بأن آذاه إلى ما هو الحكم بالحق (قوله فله أجر واحد) ولا يبعد أن يؤجر
 على الحكم أيضاً وعلى قصد الحكم بالحق ، وفي رواية الحكم إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر
 وإن أصاب فله عشرة أجور ، ولا منافاة لأن الأخبار بالقبول لا يثبت الكثير وجواز أنه أعلم أولاً
 بالأجور فله أجر بهما في العشرة فأخبر بها أو أن الأجور يساويان العشرة (قوله خطأ المجتهد)
 أي حكم بخطئه وبدأ يشق الخطأ في بين وجه الدلالة عكس الواقع في الحديث اهتماماً به فانه المذهب
 للمطالب بل هو محل النزاع لا غير (قوله رواه الشيخان) أي البخاري ومسلم إلا أن هذا اللفظ
 ليس لفظ البخاري وإنما لفظ البخاري ما ذكره بقوله إذا اجتهد الحاكم الخ وظهر أنه لو لم
 يكن حاكماً لا يحصل له الأجور وليس مراداً لحديث المراد بالحاكم مثبت الحكم والمراد من قوله
 حكم أثبت الحكم * والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

(يقول الفقير إليه تعالى إبراهيم بن حسن الابناني خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح
 مطبعة الشيخ الوقور مصطفى الباني الحلبي وأولاده بمصر المحروسة)

سبحان من تزه من أن يحيط أحد بشيء من علمه إلا بما شاء * وقصرت دون الوقوف على
 حقيقة معاني حكم تنزيههم الأذكى * وأسلمي وأسلم على أصل الكائنات * الخصوص بخصوص
 الكلام المؤيد بالحجج الواضحات * سيدنا محمد وآله المعترفين من بحار أنوار سنة * وأصحابه
 المستشيقين بمصباح شريعته * وبعد فقد تم طبع مئة الوفقات في أصول الدين لإمام الحرمين
 ومفتي الثقلين إمام المحققين وقدره العلماء العاملين ، مدبجاً بصرح الحلبي جلال الدين مرزبان بجاشية
 خاتمة المحققين العلامة الشيخ أحمد النيسابوري توارثه أضرحتهم وصب على أجسادهم صبر رحمة آمين
 وذلك للطبعة المذكورة أعلاه الثالث عمل ادارتها بسرائي رقم ١٢ بشارع التبليط بجوار الأزهر
 الشريف وكان تمام طبعها الفائت وتحتسب شكلها الرائق أداتل شهر محرم الحرام افتتاح عام
 ١٣٤٢ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية آمين



(ومنهم من قال كل مجتهد
 في الفروع مصيب) بناء
 على أن حكم الله في حق
 وحق مقلده ما أدى إليه
 اجتهد (ولا يجوز أن يقال
 كل مجتهد في الأصول
 الكلامية) أي العقائد
 (مصيب لأن ذلك يؤدي
 إلى تصويب أهل الضلالة
 من النصاري) في قولهم
 بالتثليث (والجوس) في
 قولهم بالأصلين للعالم النور
 والظلمة (والكفار) في
 فقههم التوحيد وبثمة
 لرسول والمعاد في الآخرة
 (والملاحدين) في فقههم
 صفاته تعالى كالسلام
 وخلفه أعمال العباد وكونه
 مرتباً في الآخرة وغير
 ذلك (ودليل من قال
 ليس كل مجتهد في الفروع
 مصيباً قوله وَيُضِلُّ اللَّهُ
 مَن يَشَاءُ من
 اجتهد فأصاب فله أجران
 ومن اجتهد وأخطأ فله
 أجر واحد * وجه الدليل
 أن النبي ﷺ خطأ
 المجتهد تارة وصوابه
 أخرى) والحديث رواه
 الشيخان ولفظ البخاري
 لفا اجتهد الحاكم حكم
 فأصاب فله أجران وإذا
 حكم فأخطأ فله أجر
 والله أعلم .

